

Distr.: General
23 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الخصوصية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعده المقرر الخاص المعني بالحق
في الخصوصية، جوزيف أ. كاناتاتشي، ويقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 16/28.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

190821 170821 21-10203 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية، جوزيف أ. كاناتانشي

موجز

يهدف المقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية، جوزيف أ. كاناتانشي، في هذا التقرير إلى تسليط مزيد من الضوء على سبل إدارة الجوائح من حيث صلتها بالحقوق في الخصوصية. وهو يضم تحليلاً أكثر حسماً في محتواه بالاستناد إلى تقرير المقرر الخاص المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2020 (A/75/147)، الآن وقد توفرت أدلة أكثر تتيح إجراء تقييم أكثر دقة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المتواصلة. ويدرس المقرر الخاص على وجه الخصوص أثر تدابير مكافحة كوفيد-19 على حماية البيانات والتكنولوجيا والمراقبة، ويلاحظ أن التدابير التي تتخذها الدول في الوقت الراهن للتحكم في انتشار كوفيد-19 لا تزال تؤثر سلباً في التمتع بالحقوق في الخصوصية والحرمة الشخصية وغير ذلك من حقوق الإنسان المترابطة. ويتضمن التقرير توصيات موجهة إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز الخصوصية والحرمة الشخصية؛ وصون سبل وصول الأطفال إلى التعليم عبر الإنترنت؛ وحماية خصوصية المعلومات؛ وضمان الشفافية والمقاييس.

أولا - مقدمة

- 1 - رغم أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تتكشف أطوارها، تتوفر الآن مواد أغزر بما فيه الكفاية للإشارة إلى سبل إدماج القائمين على الإدارة الراهنة للجائحة لمسألة الحق في الخصوصية على نحو أفضل في تدابير الصحة العامة الفعالة.
- 2 - وكان السؤال المطروح في تقرير المقرر الخاص المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2020 (A/75/147)، وهو هل أشكال التعدي على الحق في الخصوصية نتيجة للجائحة قانونية ومتناسبة وضرورية وإلى أي مدى تستوفي هذه الشروط، سؤال يرد به توضيح أفضل النهج التي يتعين الأخذ بها إزاء هذه الجائحة وإزاء الجوائح في المستقبل. ولا يزال هذا السؤال مطروحا دون جواب. ذلك أن ندرة البيانات الدقيقة والبيانات المقارنة، وعدم استعداد الدول لمواجهة الجائحة، وأوجه القصور في المساءلة، إلى جانب السياقات السياسية الخاصة بكل دولة، عوامل تسهم في انعدام الوضوح هذا.
- 3 - وبصرف النظر عن ذلك، يرمي هذا التقرير إلى تسليط مزيد من الضوء على سبل إدارة الجوائح من حيث صلتها بالحق في الخصوصية. وهو يستند إلى حد كبير إلى المشاورات العامة بشأن كوفيد-19 التي شارك المقرر الخاص في تنظيمها مع الجمعية العالمية للخصوصية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2021⁽¹⁾، وإلى بحوث أخرى.

ثانيا - الخصوصية والحرمة الشخصية ومرض فيروس كورونا

- 4 - أثرت تدابير كثيرة اتخذتها الدول من أجل التحكم في انتشار كوفيد-19 تأثيرا سلبيا على التمتع بالحق في الخصوصية وحقوق الإنسان الأخرى. وقد تفاقمَت هذه الآثار السلبية بسبب عوامل عدم المساواة الهيكلية القائمة والاستبعاد الاجتماعي والحرمان. وكشفت أزمة الصحة العامة هذه عن أشكال الترابط بين الدول وقطاع الشركات، وعن التفاعلات بين عناصر نوع الجنس والعرق والأصل الإثني والحالة الاجتماعية الاقتصادية من جهة والأحوال الصحية من جهة أخرى. فقد نتجت عن التدابير الرامية إلى التحكم في انتشار الفيروس قيود فرضت على حقوق الإنسان تؤثر على المواطنين عموما، ولكن أثرها غير متناسب على قطاعات من المجتمعات⁽²⁾.
- 5 - ويشجع المقرر الخاص على بلورة فهم أشمل للخصوصية يتجاوز مفهوم خصوصية المعلومات⁽³⁾ والمراقبة، حيث يشدد على الجانب الإيجابي والميسر للحق في الخصوصية من حيث صلته بالكرامة الفطرية للشخص، وعلى مساهمة الخصوصية في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، وأهميتها في نماء شخصية أي فرد من الأفراد. وذلك ما يتسق مع نهج لا ينظر بموجبه إلى الخصوصية بوصفها حقا من حقوق الإنسان مجردا من اعتبارات بيئته، بل ينظر إليها ضمن سياق صلاتها بالحقوق الأخرى، ولا سيما الحقوق التي تؤدي فيها

(1) يجدر الإعراب عن تقدير خاص للبروفيسورة إليزابيث م. كومبس والسيد كيتان مود والسيد هيلفوم أبراهما لما قدموه من مساعدة في تجميع هذا التقرير وتحليله.

(2) "Epidemics have gendered effects" Clare Wenham, Associate Professor of Global Health Policy, (2) London School of Economics and Political Science, cited by Martha Henriques, 13 April 2020. انظر www.bbc.com/future/article/20200409-why-covid-19-is-different-for-men-and-women

(3) عبارة "خصوصية المعلومات" تستخدم أحيانا خطأ كمترادف لفرعها "خصوصية البيانات".

دورا تيسيريا أو تمكينيا بعبارة أخرى. وبالتالي، فالخصوصية شرط أساسي لا غنى عنه للتمتع بالحق في نماء الشخصية بدون عوائق، على نحو ما يعترف به صراحة في المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 التي تنص على أن "لكل شخص الحق في أن توفر له ... الحقوق ... التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية". وتحمي المادة 29 من الإعلان أيضا الحق في تنمية الشخصية: "على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل". ويمكن الوقوف على أهم الأمثلة عن ربط الحق في الخصوصية بالحق في الحرمة الشخصية في خطاب الأمم المتحدة منذ صدور الإعلان في قرار مجلس حقوق الإنسان 7/34 بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي الذي يسلم فيه المجلس "بأن الحق في الخصوصية يمكن أن يتيح للفرد التمتع بحقوق أخرى والنماء الحر لشخصيته وهويته، وقدرته على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويلاحظ بقلق أن الانتهاكات أو التجاوزات التي تمس الحق في الخصوصية قد تؤثر في التمتع بحقوق إنسان أخرى، بما فيها الحق في حرية التعبير وفي اعتناق الآراء دون تدخل، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات". ولذلك، يجب أن تراعي المقاييس الشاملة لحقوق الإنسان التي يقاس بها نجاح تدابير مواجهة كوفيد-19 عددا من الحقوق المترابطة ترابطا وثيقا بشكل يتزايد تعقيدا باستمرار بفضل عدد من التكنولوجيات، خاصة منها تكنولوجيات الوصول إلى الإنترنت والتصوير الفوتوغرافي والهاتف، التي تقتزن مع بعضها، بأشد دلالة، في استخدام الهواتف الذكية.

6 - وكان التقرير الأول للمقرر الخاص عن جائحة كوفيد-19، كما ورد تأكيده بوضوح في ثناياه⁽⁴⁾، تقريراً مؤقتاً، شأنه شأن هذه الوثيقة، يستند فقط إلى الأدلة المتاحة بعد معاشية تجربة الجائحة لمدة أربعة أشهر فقط. ولذلك، خصص الجزء الأعظم منه لعرض الاختصاصات ذات الصلة والأسس القانونية فيما يخص تدابير الصحة العامة والحق في الخصوصية. ولم يتناول ذلك التقرير آثار تدابير الجائحة على جميع جوانب الخصوصية أو الأثر المختلف لتدابير مكافحة كوفيد-19 باختلاف الفئات داخل المجتمع، وعلى الأخص الفئات التي تعاني من حالات الضعف والتهميش. وتعكس هذه القضايا الهامة نوعية المجتمع ومؤسساته الحاكمة. ويعد النجاح أو عدم النجاح في إدماج جميع حقوق الإنسان في إدارة الجائحة مقياساً لهذه النوعية.

7 - وأبرز تقرير المقرر الخاص المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2021 (A/HRC/46/37) أثر كوفيد-19 على حق الأطفال في الخصوصية. حيث أثر إغلاق المدارس على نحو 90 في المائة من مجموع التلاميذ في العالم. وزادت عمليات تنزيل التطبيقات التعليمية في عام 2020 بنسبة 90 في المائة مقارنة بمتوسطها الأسبوعي في أواخر عام 2019.

8 - وأدى التحول إلى التعليم عبر الإنترنت إلى تعميق اختلالات القوى القائمة بين شركات التكنولوجيا التعليمية والأطفال، وبين الحكومات والأطفال والآباء. وقامت عدة حكومات بالإعفاء من التقيد بقوانين خصوصية بيانات الأطفال. وفي أماكن أخرى، مثلاً في بعض الولايات في أستراليا، لا يُشمل حق الأطفال في الخصوصية بأي حماية في المدارس الحكومية، وإن كانت جهات غير حكومية تراقب بشكل اعتيادي السجلات التعليمية الرقمية للأطفال. وتشمل هذه السجلات الرقمية بيانات الأطفال المتعلقة بخصائص

التفكير، ومسارات التعلم المتوقعة، ودرجات المشاركة، ومهل الإجابة على الأسئلة، وعدد الصفحات المقروءة، ومقاطع الفيديو المستعرضة.

9 - ولا يمكن للمرء أن يفصل إدارة الجوائح عن التعليم، ولا يمكن، بالمثل، تجاهل الصلات بين التعليم والخصوصية وإدارة الجوائح. فحينما يُضطر إلى التدريس بواسطة الإنترنت بشكل متزايد بسبب الجائحة، قد يكون أثر ذلك على الخصوصية خفياً، ولكن قد يكون مع ذلك أثراً بالغاً. ويصدق ذلك بصفة خاصة لأن التعليم إلزامي ابتداء من سن مبكرة في معظم البلدان، ولا يستطيع معظم الأطفال والآباء الطعن في ترتيبات شركات التكنولوجيا التعليمية المتعلقة بالخصوصية أو رفض تقديم البيانات على الرغم من وجود شواغل مشروعة. ففي أواخر عام 2020، على سبيل المثال، تبين على إثر تحليل 496 تطبيقاً للتكنولوجيا التعليمية في 22 بلداً أن تطبيقات عديدة منها تخزن محددات هوية الأجهزة، وأن 27 تطبيقاً تخزن بيانات المواقع، وأن 79 من أصل 123 تطبيقاً تم اختبارها يدوياً تتيح بيانات المستخدمين لأطراف ثالثة، مثل شركاء الإعلان. وترد إفادات بوجود مخاطر تتعلق بأمن البيانات. حيث أبلغت شركة مايكروسوفت مثلاً عن وقوع 5,7 ملايين حادثة استخدمت فيها برمجيات خبيثة استهدفت مستعملي برمجياتها التعليمية في الفترة من 24 آب/أغسطس إلى 24 أيلول/سبتمبر 2020⁽⁵⁾.

10 - وقد كانت لتدابير تبدو بسيطة اتخذت لاحتواء فيروس كورونا عواقب غير مقصودة، بعضها وثيق الصلة بحماية خصوصية الفرد. فالإنز للرجال بمغادرة منازلهم للاضطلاع بأنشطة أساسية، مثل الحصول على الغذاء والخدمات الصحية⁽⁶⁾، في أيام مختلفة عن الأيام المحددة للنساء، أثر سلباً على مجتمعات مغايري الهوية الجنسية⁽⁷⁾. ذلك أن تقييد حرية تنقل الأشخاص وفقاً لنوع الجنس يزيد من احتمال "استبعاد" المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) وإساءة معاملتهم أثناء عمليات التحقق من الهوية التي تقوم بها قوات الأمن والشرطة. ومنذ بداية الجائحة، اعتبرت كذلك خدمات الرعاية الطبية المراعية للاعتبارات الجنسانية المنقذة للأرواح في معظم الحالات خدمات "غير ضرورية" في العديد من الدول.

11 - وترتبط السلامة الجسدية والاستقلالية بالحق في الخصوصية. ورغم أن فضاء المنزل بطبيعته ذاتها أكثر خصوصية، إلا أن حصر الحركة في هذا الفضاء أثناء الجائحة قد يطرح مشاكل لأسباب أخرى. فقد أبلغ عن زيادة في مستوى العنف المنزلي القائم على نوع الجنس المرتكب على يد العشراء وأفراد الأسرة أثناء عمليات الإغلاق⁽⁸⁾. وأدت تدابير الإغلاق، فيما يخص بعض الأطفال، إلى تزايد خطر تعرضهم للعنف

(5) انظر Quentin Palfrey and others, "Privacy considerations as schools and parents expand utilization of Ed Tech apps during the COVID-19 pandemic", International Digital Accountability Council, 1 September 2020. متاح على الرابط التالي: <https://digitalwatchdog.org/wp-content/uploads/2020/09/IDAC-Ed-Tech-Report-912020.pdf>

(6) مثلاً في بنما وبيرو، من بين دول أخرى. انظر www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-peru-idUSKBN21K39N, April 2020.

(7) الهوية الجنسية عنصر يندرج في إطار الخصوصية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ج. ضد أستراليا، (CCPR/C/119/D/2172/2012)، الفقرة 7-2.

(8) انظر كوفيد-19 وتزايد العنف والتمييز ضد المرأة على أساس نوع الجنس، دعوة مشتركة لمنبر آليات خبراء الأمم المتحدة والخبراء الإقليميين المستقلين المعنية بالعنف ضد المرأة وحقوق المرأة بشأن مكافحة جائحة العنف ضد المرأة على أساس الجنس خلال أزمة كوفيد-19، 20 تموز/يوليه 2020. متاحة على الرابط التالي: <https://rm.coe.int/edvaw-statement-covid-19-and-vaw-final/16809efd2c>.

البدني أو النفسي في المنزل، والحد من إمكانية اتصالهم بالبالغين ممن يمكن إبلاغهم بوقوع مثل هذا العنف⁽⁹⁾.

12 - وكان من شأن إجراء تقييمات تتعلق بحقوق الإنسان، قبل الجائحة وخلالها، أن يخفف من حدة المخاطر المحددة أعلاه، وهي تعتبر بالتالي عنصرا أساسيا في توجيه السياسات في المستقبل.

ثالثا - الخصوصية وحقوق الإنسان الأخرى ومرض فيروس كورونا

13 - لقد أثارت الجائحة تساؤلات حول الحقوق ومكانتها في الديمقراطية. ففي 10 بلدان من 13 بلدا شملتها دراسة استقصائية في عامي 2020 و 2021، ازدادت مشاعر الانقسام الاجتماعي زيادة كبيرة منذ بداية الجائحة⁽¹⁰⁾. فرغم أن جوازات التلقيح مثلا يراود بها تحسين فرص الاستفادة من الحقوق وتخفيف القيود المفروضة على السفر، إلا أنها تستثني من لا يتاح لهم الحصول على اللقاحات، أو لا يمكن تلقيحهم لأسباب صحية، أو من يختارون عدم التلقيح. مع العلم أن نسبة سكان العالم المندرجين إجمالا ضمن هذه الفئات كبيرة جدا في الوقت الراهن⁽¹¹⁾.

14 - وقد تنازل الناس لحكوماتهم في جميع أنحاء العالم عن جوانب من خصوصيتهم وحرياتهم من أجل وقف انتشار فيروس كورونا. وأثرت التدابير التي اتخذتها البلدان على حرية التعبير (57 بلدا)؛ وحرية التجمع (147 بلدا)؛ والحق في الخصوصية (60 بلدا)⁽¹²⁾. لذا فإن تقييم مدى تناسب وضرورة أشكال التعدي تلك إجراء تأخر عن أوانه.

15 - ومع استمرار تنفيذ تدابير المراقبة المتعلقة بكوفيد-19، بل وتوسيع نطاقها، ستتاح للحكومات سبل أكبر للحصول على البيانات الشخصية المرتبطة بالموقع والملف الطبي وغير ذلك من المعلومات الحساسة المتعلقة بحياة الناس وشؤونهم المالية. ويبدو من غير المرجح أن تتخلى بعض الدول عن سلطاتها الجديدة وعن أدوات المراقبة الجماعية التي اعتمدتها مع انحسار الأزمة الصحية. ففي الصين، يجري العمل على اعتماد تطبيق وضع لتتبع فيروس كورونا بشكل دائم في بعض المدن. بل إن ما يثير القلق بشكل أكبر هو أن "نظاما جديدا يستخدم البرمجيات لفرض الحجر الصحي، ويبدو أنه يرسل البيانات الشخصية إلى الشرطة، مما يشكل سابقة مثيرة للقلق في مجال الرقابة الاجتماعية الآلية"⁽¹³⁾. وثمة ما يفيد بأن هذه

(9) A/HRC/46/19، الفقرة 17.

(10) انظر الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز بيو للأبحاث (Pew Research Center) في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 26 أيار/مايو 2021، وشارك فيها 18850 شخصا بالغا في 17 من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة. متاحة على الرابط التالي:

www.pewresearch.org/fact-tank/2021/06/24/eu-seen-favorably-across-17-advanced-economies-but-views-vary-on-its-coronavirus-response/

(11) انظر OECD، "Access to COVID-19 vaccines: global approaches in a global crisis"، OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) (18 March 2021).

(12) انظر International Center for Not-for-Profit Law، COVID-19 Civic Freedom Tracker. متاح على الرابط التالي: www.icnl.org/covid19tracker/?issue=5.

(13) Paul Mozur, Raymond Zhong and Aaron Krolik, "In Coronavirus fight, China gives citizens a color code, with red flags", *The New York Times*, 1 March 2020, updated 28 January 2021.

المخاطر هي أشد بروزاً في آسيا⁽¹⁴⁾، غير أنه يمكن للسلطات، في جميع البلدان بما فيها الديمقراطيات، استغلال البيانات لأغراض سياسية مع ما يقترن بذلك من تراجع في حقوق الإنسان. وتشكل التدابير الطارئة المتخذة لمكافحة الجائحة مخاطر تتطلب أشكالاً طارئة من الحماية⁽¹⁵⁾.

رابعاً - حماية البيانات والتكنولوجيا والمراقبة ومرض فيروس كورونا

16 - البيانات المتعلقة بكوفيد-19 بيانات صحية تشكل أولى فئات البيانات الشخصية المؤهلة لتكون مشمولة بمستويات خاصة من الحماية بموجب القوانين الدولية والإقليمية والوطنية. وقد قدمت بالفعل توصيات شاملة بشأن إطار عام لحماية البيانات الصحية⁽¹⁶⁾ وقدم المقرر الخاص مذكرة تفسيرية مفصلة⁽¹⁷⁾ إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، غير أنه يقدر أن ما يقرب من 75 في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي إلى حد كبير دون مستوى المعايير المنصوص عليها في تلك الوثائق. وتشير جميع الأدلة المتاحة إلى أن هذا القصور قد زاد تفاقمًا بسبب جائحة كوفيد-19.

17 - وتتطلب مواجهة الأزمات الصحية بفعالية جمع وإدارة بيانات حساسة، وتستلزم وجود ضمانات قوية لحماية الخصوصية. غير أنه في كثير من الحالات، تتعذر النظم المعدة لحصر معالجة البيانات في أغراض محددة بدقة تتعلق بالصحة.

18 - وتتعدى في كثير من البلدان ضمانات الشفافية فيما يتعلق بمعالجة البيانات وضمانات التصدي لانتهاكات البيانات. وفي بلدان أخرى، لا يجري التقيد بالشروط القائمة فيما يتعلق بحماية البيانات، حيث لم تجر مثلاً دراسة لتقييم أثر شهادة كوفيد الرقمية للاتحاد الأوروبي، التي اقترحتها المفوضية الأوروبية في 17 آذار/مارس 2021، بعد مرور عام عن إعلان الجائحة في آذار/مارس 2020، إذ "لم تضطلع المفوضية بتقييم للأثر بسبب ظروف الطوارئ"⁽¹⁸⁾.

19 - ونقوض أوجه القصور هذه جهود قطاع الصحة العامة وثقة الجمهور بها. فعلى سبيل المثال، يعتقد 60 في المائة من الأمريكيين أنه إذا تعقبت الحكومة مواقع الناس من خلال هواتفهم المحمولة، فإن ذلك لن يحدث فرقاً كبيراً في احتواء كوفيد-19⁽¹⁹⁾.

20 - والبيانات جزء لا يتجزأ من العديد من تدابير مكافحة الجائحة، ويتبين مع مرور الوقت أن جائحة كوفيد-19 أصبحت أيضاً "أزمة بيانات". حيث تقوم الحكومات وشركات التكنولوجيا معاً بمعالجة البيانات الشخصية والبيانات المتعلقة بالصحة، مما يثير شواغل بشأن استيفاء شرطي الضرورة والتناسب في جمع

(14) انظر Sofia Nazalya, "Human Rights Outlook 2020", 30 September 2020.

(15) انظر Graham Greenleaf, COVID-19: the available evidence...and a little bit of hindsight. 23 June 2021.

(16) www.ohchr.org/Documents/Issues/Privacy/SR_Privacy/UNSRPhealthrelateddataRecCLEAN.Pdf

(17) www.ohchr.org/Documents/Issues/Privacy/SR_Privacy/MedTASFINALExplanatoryMemorandum1.pdf

(18) انظر المذكرة التفسيرية لاقتراح مفوضية الاتحاد الأوروبي، الفرع 3. متاحة على الرابط التالي: eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52021PC0130

(19) انظر الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز بيو للأبحاث في نيسان/أبريل 2020. متاحة على الرابط التالي: www.pewresearch.org/fact-tank/2020/05/04/how-americans-see-digital-privacy-issues-amid-the-covid-19-outbreak/

البيانات، وأساليب جمعها، وأمن تلك البيانات، واستخداماتها الفرعية⁽²⁰⁾. ويمكن أحد دواعي القلق الذي يساور بشكل خاص أفراد مجتمع الميم في توفير البيانات الصحية دون موافقة مسبقة⁽²¹⁾. وما يقرب من نصف الأستراليين (48 في المائة) يساورهم القلق الآن أكثر بشأن حماية المعلومات المتعلقة بمواقعهم نتيجة لكوفيد-19، ويعتقد ثلاثة أرباعهم (75 في المائة) بأن كوفيد-19 لا يعفي الأعمال التجارية أو الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المعتادة بموجب قوانين الخصوصية⁽²²⁾.

التكنولوجيا

21 - تنقسم التكنولوجيا المستخدمة في إدارة الجائحة إلى أربع مجموعات عريضة:

- (أ) أدوات تتبع المخالطين والتباعد البدني التي تعتمد على متابعة قرب البلوتوث؛
- (ب) رموز الاستجابة السريعة (QR) أو الرموز الشريطية المستخدمة لتسجيل الدخول إلى أماكن التجمع؛
- (ج) الوصول إلى بيانات تحديد الموقع الجغرافي من خلال استخدام أبراج الهاتف المحمول أو النظام العالمي لتحديد المواقع لتحديد الأماكن التي يجب تنبيه الناس إليها بسبب احتمال القرب من أشخاص ثبتت إصابتهم بكوفيد-19؛
- (د) تطبيقات التسجيل لأجل التلقيح أو تنزيل شهادات التلقيح.

22 - وتتعدم البيانات التي تدل على دقة بعض التكنولوجيات. بل هناك ما يشير إلى أن التكنولوجيات المستخدمة ليست موثوقة. حيث أفلح الناس مثلاً في إسرائيل في الطعن في تدابير الحجر الصحي المطبقة عليهم من خلال استخدام تقنية التثليث بالاعتماد على أبراج الهاتف المحمول. فمن بين 20 000 شخص طعنوا في أوامر العزل الصادرة إليهم، 54 في المائة (حوالي 12 000 شخص) منهم قبلت طعونهم⁽²³⁾. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أفاد الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية بأن بيانات أبراج الهاتف المحمول غير دقيقة⁽²⁴⁾.

23 - وورد أيضاً ما يفيد بأن متابعة قرب البلوتوث غير موثوقة. ففي دراسة بشأن تطبيق هذه الطريقة في ألمانيا وإيطاليا وسويسرا في عربات الترام الخفيف في أوروبا، تبين أن موثوقية إخطارات الكشف عن القرب أشبه ما تكون بالإخطار بناء على الاختيار العشوائي⁽²⁵⁾. والموثوقية تتوقف على قوة الإشارة التي تتأثر باختلافات فيما بين أنواع/أطرزة الهواتف المحمولة؛ وبالتقلبات في التوجيه النسبي للهواتف؛

(20) المرجع نفسه.

(21) A/HRC/44/60، 2019، الفقرة 84.

(22) مكتب مفوض الإعلام الأسترالي، 2020.

(23) "Over 12,000 mistakenly quarantined by phone tracking, Health Ministry admits", *The Times of Israel*, 14 July 2020.

(24) انظر Jay Stanley and Jennifer Stisa Granick, "The limits of location tracking in an epidemic" (8 April 2020).

(25) انظر Douglas J Leith and Stephen Farrell, "Measurement-Based Evaluation of Google/Apple Exposure Notification application programme interface for Proximity Detection in a Light-Rail Tram" (2020) PLOS One, vol. 15, e0239943.

وبامتصاص الأجسام البشرية أو الحاويات للإشعارة؛ وبانعكاس موجات الراديو من الجدران والأرضيات والأثاث.

مراقبة الجائحة عن طريق البيانات

24 - "المراقبة" مصطلح فني يستخدم في مجال الدراسات الوبائية واحتواء الأمراض. كما يستخدم للإشارة إلى الأنشطة الأمنية المرتبطة مثلا بأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية وإنفاذ القانون. والاستعمالان معا، أي الطبي والأمني، يجب أن يكونا ضروريين ومتناسبين.

25 - وقد أدت الحاجة إلى حماية صحة المواطنين بالبلدان إلى مراقبة تتبع انتشار العدوى عن طريق ما يلي:

(أ) تتبع المخالطين شخصا، كما هو الحال في مالطة⁽²⁶⁾؛

(ب) استخدام البلوتوث، والنظام العالمي لتحديد المواقع، والتتبع بواسطة أبراج الهاتف المحمول، والرموز الشريطية/رموز الاستجابة السريعة عن طريق الهاتف المحمول، والأدوات التكنولوجية الممكن ارتداؤها التي تستخدم أنظمة مصممة خصيصا للأوبئة، كما هو الحال مثلا في جمهورية كوريا.

(ج) استخدام أبراج الهاتف المحمول ومصادر بيانات أخرى لكشف المواقع عن طريق التتبع وضعت أصلا كدابير سرية لمكافحة الإرهاب، ولكن حول استخدامها لأغراض الجائحة، كما هو الحال، على سبيل المثال، في إسرائيل؛

(د) تسجيل الوصول الإلزامي باستخدام الرموز الشريطية ورموز الاستجابة السريعة⁽²⁷⁾، كما هو الحال في أستراليا؛

(هـ) جوازات التلقيح، مثلا لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بشهادة كوفيد الرقمية، المطبقة منذ 1 تموز/يوليه 2021⁽²⁸⁾.

26 - وجمع ومعالجة البيانات انطلاقا من هذه المصادر عملية تتباين من منطقة إلى أخرى في العالم، من حيث نوع البيانات المجمعة، ومكان تخزينها، والجهات المسموح لها بالوصول إليها، واستقلالية الأفراد الذين يتم جمع بياناتهم. ويشكل جزء كبير من البيانات ناتجا للاستجابات التكنولوجية ومدخلات فيها في آن واحد. والهيكل التكنولوجي له أهمية فيما يتعلق بالخيارات المتاحة للمواطنين لإدارة جوانب من حقهم في الخصوصية.

(26) Jessica Arena, "What is contact tracing and how is Malta doing it?" *Times of Malta*, 23 March 2020

(27) انظر على سبيل المثال، "COVID SAfe Check-In"، Government of South Australia. (متاح على الرابط التالي: www.covid-19.sa.gov.au/business-and-events/covid-safe-check-in و New South Wales Government، www.nsw.gov.au/covid-19/covid-19 - (متاح على الرابط التالي: www.nsw.gov.au/covid-19/covid-19 - "Setting up electronic check-in and QR codes". (safe/customer-record-keeping/setting-up-electronic-check-and-qr-codes).

(28) انظر https://ec.europa.eu/info/live-work-travel-eu/coronavirus-response/safe-covid-19-vaccines-europeans/eu-digital-covid-certificate_en

- 27 - وتسير تطبيقات تتبع المخالطين وفق نهج يتعامل مع البيانات بشكل مركزي أو لا مركزي، سواء تعلق الأمر بتتبع المخالطين أو تسجيل التلقيح. ويتميز النهج المركزي عن النهج اللامركزي أساساً بحسب موقع تخزين البيانات وكيفية معالجة تلك البيانات. ففي النهج المركزي، تخزن وتعالج بيانات المستخدم، بغض النظر عن مكان نشوء تلك البيانات، في خادم مركزي تديره سلطات الصحة العامة أو في خوادم شركة خاصة تختارها الحكومة.
- 28 - وفي حالة تطبيقات تتبع المخالطين، تقوم الخوادم بحساب درجات احتمال الإصابة المحدثة فيما يخص جميع المستخدمين المعنيين، وتقرر من يجب الاتصال بهم من هؤلاء المستخدمين. وفيما يخص تسجيل التلقيح، تخزن الخوادم البيانات عن فترات التلقيح المبرمجة وأنواع التلقيح وحالة كل فرد لأغراض إدارية.
- 29 - وتتيح النظم المركزية للسلطات تحليل البيانات التي جمعت لتكوين نظرة معمقة عن درجة انتشار الجائحة، وأشد المناطق تضرراً، وتغطية اللقاحات من بين أغراض أخرى. ويساعد ذلك في تخصيص الموارد على أساس الأولويات المحددة.
- 30 - وتستخدم أستراليا تطبيقين مركزيين: تطبيق قياس قرب البلوتوث (COVIDSafe)، وتطبيق للتتبع يعمل برمز الاستجابة السريعة لتسجيل الوصول إلى مكان الأنشطة. وبدأ العمل بتطبيق "COVIDSafe" على إثر إصدار تشريعات خاصة تنص على ضمانات احترام الخصوصية. غير أن تطبيق التتبع باستخدام رمز الاستجابة السريعة لم يوضع بموجب تشريعات خاصة، بل بموجب لوائح صحية سابقة وقانون الخصوصية الحالي لعام 1988. وهذا القصور يطرح إشكالا لأن أستراليا ليست لديها ضمانات دستورية تتعلق بالحقوق في الخصوصية.
- 31 - واتبعت جمهورية كوريا نهجاً مركزياً من خلال استخدام سجلات المرافق الطبية وبيانات النظام العالمي لتحديد المواقع ومعاملات البطاقات والدوائر التلفزيونية المغلقة⁽²⁹⁾، بالاسترشاد بتجربة البلاد السابقة مع تفشي مرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية في عام 2015. ويحدد هذا النهج الطرق التي يسلكها المرضى، وخطر تعرض من هم في جوارهم للإصابة، وتصنيف المخالطين إلى مخالطين عن قرب ومخالطين عرضيين، ومعاملة هؤلاء المخالطين من خلال تدابير الحجر الصحي.
- 32 - ووضعت الأرجنتين أيضاً قاعدة بيانات مركزية تجمع البيانات من تطبيق "Cuidar" الذي أنشئ بموجب قرار إداري في 23 آذار/مارس 2020⁽³⁰⁾. وفي حين أن استخدام هذا التطبيق طوعي بالنسبة للأرجنتينيين، إلا أنه إلزامي للقادمين من الخارج، حيث يتيح للحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية الوصول إلى بيانات البلوتوث.
- 33 - ويثير العمل وفقاً للنهج المركزي، بما في ذلك في أستراليا وإسرائيل وجمهورية كوريا، شواغل بشأن حماية وتأمين تخزين المعلومات الحساسة، بما في ذلك البيانات الصحية، وبشأن الاحتمال الوارد إلى حد كبير بأن تعيد الحكومات والشركات استخدام البيانات المركزية لأغراض أخرى، بما في ذلك المراقبة السياسية والتجارية.

(29) انظر "Contact transmission of COVID-19 in South Korea: novel investigation techniques for tracing contacts" *Osong Public Health and Research Perspectives*, vol. 11, No. 1 (2020), pp. 60–63.

(30) متاح (باللغة الإسبانية) على الرابط التالي: www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/227116/20200324.

34 - ولا يثق المواطنون في الحكومات التي تنشئ قواعد بيانات ضخمة تضم بياناتهم. وتتفق أغلبية الأستراليين (60 في المائة) مثلاً على أنه يجب التنازل عن بعض جوانب حماية الخصوصية لمكافحة كوفيد-19 لما فيه الصالح العام ما دام ذلك مؤقتاً. غير أن أكثر من نصفهم (54 في المائة) يساورهم الآن القلق بقدر أكبر بشأن حماية معلوماتهم الشخصية نتيجة لإدارة كوفيد-19، منهم 26 في المائة يشعرون بقلق أكبر بكثير في هذا الصدد⁽³¹⁾.

35 - وتتيح التطبيقات اللامركزية للمستخدمين قدراً أكبر من التحكم في المعلومات الخاصة بهم. إذ يُحفظ بتلك المعلومات في هواتفهم، وليس في قاعدة بيانات مركزية يمكن للحكومة أو كيانات أخرى الوصول إليها. ويتمثل أحد أمثلة النهج اللامركزي المعتمد على نطاق واسع في واجهة برمجة التطبيقات لنظام الإخطار بالتعرض للإصابة المشترك بين شركتي غوغل وأبل، وهو نظام لا يجهز الإخطارات من خلال قاعدة بيانات مركزية، بل تنشأ تلك الإخطارات تلقائياً ومحلياً على هواتف المستخدمين.

36 - وتستخدم بعض البلدان مزيجاً من النهج المركزي والنهج اللامركزي. فقد وزعت سنغافورة أجهزة تتبع يمكن ارتداؤها تستخدم البلوتوث لتسجيل جميع التفاعلات مع أجهزة التتبع القريبة، وتحفظ تلك البيانات لمدة 25 يوماً قبل حذفها⁽³²⁾. وأدى هذا النهج إلى وضع تطبيقات الهاتف المحمول المخصصة لتتبع المخالطين، ولإنفاذ تدابير الحجر الصحي، ولرصد الأعراض، ولتوفير معلومات عن الجائحة، حيث بلغ عددها 46 تطبيقاً منذ مرحلة مبكرة تعود إلى آب/أغسطس 2020⁽³³⁾.

37 - وتطرح في صلب هذه المسائل التقنية مسألة ما إذا كانت التكنولوجيات المعتمدة إلزامية أو طوعية. ويمكن اعتبار تطبيق ما طوعياً إذا كان المستخدم لديه القدرة على اختيار عدم استعماله عن طريق ما يلي:

(أ) عدم تثبيت التطبيق؛

(ب) إيقاف تشغيل خاصية البلوتوث/النظام العالمي لتحديد المواقع؛

(ج) استخدام التطبيق مع رفض الإبلاغ عن تشخيص إيجابي.

38 - وعلى الرغم من أن الانطباعات الأولية عن تطبيقات تتبع المخالطين الطوعية في إسرائيل وأستراليا كانت إيجابية، إلا أن السكان لم يستخدموها في نهاية المطاف إلا بنسبة قليلة. وفي أستراليا، نص القانون التعديلي المتعلق بالخصوصية لعام 2020 (بيانات الصحة العامة الخاصة بالمخالطين) (قانون تطبيق "COVIDSafe") على أن الإجماع على استخدام التطبيق يعتبر جنحة⁽³⁴⁾. ومع أن التقييم العام الأولي

(31) انظر الدراسة الاستقصائية لمواقف الأستراليين من الخصوصية، 2020. متاحة على الرابط التالي: www.oaic.gov.au/engage-with-us/research/australian-community-attitudes-to-privacy-survey-2020-landing-page/2020-australian-community-attitudes-to-privacy-survey/

(32) انظر "TraceTogether, safer together". متاح على الرابط التالي: www.tracetoegether.gov.sg/

(33) انظر Hanson John Leon Singh, Danielle Couch and Kevin Yap, "Mobile health apps that help with COVID-19 management: scoping review", JMIR Nursing, vol. 3, No. 1 (2020), e20596.

(34) انظر الفرع 94 هاء من القانون التعديلي المتعلق بالخصوصية لعام 2020 (Public) 94H of the Privacy Amendment (Public) 2020: Health Contact Information Act 2020:

الفرع 94 هاء - الإجماع على استخدام تطبيق "COVIDSafe"

(1) يعتبر قد ارتكب جنحة كل شخص يجبر شخصاً آخر على ما يلي:

(أ) تنزيل تطبيق "COVIDSafe" على جهاز للاتصال؛ أو

للتطبيق كان إيجابيا، حيث أن 70 في المائة من الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أبدوا تأييدا له، غير أن التطبيق الآن "تم التخلي عنه تقريبا"⁽³⁵⁾. ويبدو أن حكومات الولايات الأسترالية تعتمد أكثر على التسجيل الإلزامي عند الوصول إلى أماكن التجمع باستخدام رموز الاستجابة السريعة. ويجسد مثال جمهورية كوريا مبادرة سياسة وطنية فرض بموجبها تتبع المواقع كمنطلق لتصورها، ويعزو البعض النجاح في كبح الجائحة إلى الطابع الإلزامي لسياساتها⁽³⁶⁾.

39 - وإبداء الموافقة والقدرة على سحبها هما جزء لا يتجزأ من الحق في الخصوصية. غير أنه تتعذر ممارسة هذه القدرة إذا كانت تطبيقات تتبع المخالطين إلزامية. وتزيد التدابير الإجبارية أيضا من احتمالات إساءة استخدام الحكومات والشركات للبيانات المجمعة لمكافحة الجائحة من خلال "الانحراف عن الوظائف المحددة" أو إعادة استخدام البيانات لأغراض أخرى دون أن يكون لدى أصحاب البيانات أي قدرة على إزالة بياناتهم من قواعد البيانات.

إلى أي مدى تجاوزت التدابير الحد؟

40 - لقد فوجئ العديد من البلدان بتزايد أعداد الإصابات والوفيات دون أن تكون مهيأة لمواجهة ذلك. ورأى عدد منها أنه يتحتم عليها التصدي للمخاطر التي تهدد صحة وأرواح مواطنيها بأي وسيلة متاحة. والإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات "تجاوزت الحد"، سواء عن قصد أو عن غير قصد، من حيث احترام قانون حقوق الإنسان ومن حيث ما يعتبر مناسباً ومقبولاً في المجتمعات الديمقراطية.

41 - وفي بعض الأحيان، طمست الحدود الفاصلة بين السبل المتاحة للمراقبة لأجل "أغراض الصحة العامة" والأغراض الاستخباراتية أو الأمنية، وتوحدت تلك السبل، مما أدى إلى فقدان علامات فاصلة ومميزة لها أهميتها. وفي السياقات التي تعتمد فيها خيارات طوعية يدعمها المواطنون، يجسد هذا السلوك من جانب الدول كيف يتم الانتفاف على الحق في الخصوصية واستقلالية المواطنين.

إسرائيل

42 - على سبيل توضيح مسألة السعي إلى الانتفاف على الحقوق، يلاحظ أن حكومة إسرائيل أعلنت حالة الطوارئ في 19 آذار/مارس 2020 بموجب قانون الصحة العامة لعام 1940⁽³⁷⁾. واعتمدت وزارة الصحة تطبيقاً اسمه "HaMagen" يجمع المعلومات عن حركة المستخدمين وموقعهم ويخزنها في الذاكرة الداخلية لأجهزتهم المحمولة ما لم يختار المستخدمون إرسال تلك البيانات إلى وزارة الصحة، حيث تتاح

(ب) تشغيل تطبيق "COVIDSafe" في جهاز للاتصال؛ أو

(ج) الموافقة على تحميل بيانات تطبيق "COVID" انطلاقاً من جهاز للاتصال على مخزن بيانات "COVIDSafe" الوطني.

العقوبة: السجن لمدة 5 سنوات أو 300 وحدة عقوبة، أو كلتا العقوبتين.

(35) Paul M. Garrett and Simon J. Dennis, "Australia has all but abandoned the COVIDSafe app in favour of QR codes (so make sure you check in)", *The Conversation*, 1 June 2021

(36) Kyung Sin Park, "Korea's COVID-19 success and mandatory phone tracking" (opennet, انظر 20 October 2020).

(37) Greenleaf, "COVID-19: the available evidence ... and a little bit of hindsight" (انظر الحاشية 15).

البيانات للموظفين والممثلين ومقدمي الخدمات. وبالتالي كان هذا التطبيق في آن واحد لا مركزيًا ومركزيًا (بحسب الاختيار).

43 - وإلى جانب هذا الترتيبات، أذنت حكومة إسرائيل لجهاز الأمن العام الإسرائيلي بأن يطلب الحصول على بيانات أبراج الهاتف المحمول من مقدمي خدمات الاتصالات وأن يجمعها دون موافقة من يجري رصددهم. وأجبر مقدمو خدمات الاتصالات على تعقب حركة الأشخاص الذين ثبتت إصابتهم بالاعتماد على سجلات أبراج الهاتف المحمول، وذلك بموجب مرسومين متتاليين صدرًا بموجب حالة الطوارئ في منتصف آذار/مارس 2020، يأذنان للشرطة بطلب هذه البيانات لتحديد موقع المرضى، وإجراء عمليات تحقق عشوائية من احترامهم الحجر الصحي، وتعقب تحركاتهم بأثر رجعي لمدة تصل إلى 14 يومًا⁽³⁸⁾. وأبطلت المحكمة العليا الإسرائيلية طريقة المراقبة هذه في نيسان/أبريل 2020، مما اضطر الحكومة إلى إصدار قانون جديد يتيح الأساس القانوني الصحيح للإذن لجهاز الأمن العام بمواصلة التعقب بموجب القانون المتعلق بهذا الجهاز. وأعقب ذلك في تموز/يوليه 2020 إصدار قانون الإذن المؤقت لجهاز الأمن العام الإسرائيلي.

44 - وفي أوائل عام 2021، أُنْزِلَ بموجب تعديل مؤقت لقانون الصحة العامة لعام 1940 بنقل المعلومات الشخصية للأفراد غير الملقحين إلى البلديات وموظفي التعليم والرعاية الاجتماعية. وفي أوائل آذار/مارس 2021، حظرت المحكمة العليا استخدام قانون الإذن لأجل المراقبة الجماعية، وأُتْبِعَتْ ذلك بوقف تطبيق التعديل.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، أُفِيدَ بأن بيانات التلقيح استخدمت من أجل إجراء بحوث سكانية موسعة دون موافقة؛ والكشف العلني عن مسارات الإصابات؛ واستخدام الطائرات بدون طيار لرصد الحجر الصحي في المنزل؛ والاستعانة بشركات البيانات الوراثية في اختبار كوفيد-19؛ وتقديم مشروع قانون بشأن نقل المعلومات الوابئة إلى الشرطة⁽³⁹⁾.

46 - وكان ينظر في البداية للتطبيق اللامركزي "HaMagen" الذي أصدرته وزارة الصحة نظرة إيجابية، ومكن من تحديد 30 في المائة من الحالات الأولى، ولكن استخدامه انخفض بشكل كبير بسبب فقدان ثقة الجمهور في ضمانات الخصوصية التي يوفرها التطبيق⁽⁴⁰⁾. ويبدو أن تدابير تتبع المخالطين التي اتخذها جهاز الأمن كانت محدودة الفعالية للأسباب التالية:

(أ) عدم وجود بيانات واضحة عن فوائد برنامج جهاز الأمن بالقيمة المطلقة والمقارنة؛

(ب) نزعة التكنولوجيا إلى استخلاص حالات إيجابية خاطئة.

(38) انظر David M. Halbfinger, Isabel Kershner and Ronen Bergman, "To track Coronavirus, Israel moves to tap secret trove of cellphone data", *The New York Times*, 16 March 2020.

(39) Prof. Yuval Shany, Israel's response to the COVID-19 pandemic: Right to Privacy Aspects, Federmann Cyber Security Research Centre, Hebrew University of Jerusalem; "COVID-19: the available evidence ... and a little bit of hindsight" (انظر الحاشية 15).

(40) انظر على سبيل المثال، Mitnick J, "How Israel's COVID contact tracing app rollout went wildly astray" (CIO, 7 November 2020).

47 - والنظام المعتمد في إسرائيل يتخذ تكنولوجيات مكافحة الإرهاب نموذجا ويستعين بها. فقد أفيد بأن جهاز الأمن العام الإسرائيلي يساعد حكومة إسرائيل، منذ منتصف آذار/مارس 2020، في إجراء تحريات وبائية عن طريق تزويد وزارة الصحة بمعلومات عن الطرق التي سلكها حاملو فيروس كورونا وقوائم بالأفراد الذين خالطوهم عن قرب. وتستمد هذه المعلومات من قاعدة البيانات الوصفية للاتصالات الخاصة بجهاز الأمن. ومنذ آذار/مارس، تحاول حكومة إسرائيل تعزيز مستوى التمييز البرلماني لعملياتها الاستخباراتية. غير أن إسرائيل، خلافا لفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا، ليست لديها "هيئة خبراء" نظامية مستقلة قادرة على العمل كسلطة إشراف مستقلة لتكملة عمل اللجنة البرلمانية، لذا تظل القدرة على إجراء تمييز مفصل وفعال لهذه الأنشطة من جانب جهاز للاستخبارات مصدر قلق كبير. وبعد مرور عام تقريبا على بدء الاستعانة بهذه التكنولوجيات المخلة بالخصوصية لأغراض الجائحة، أدانت المحكمة العليا تجاوز الحد هذا من قبل إسرائيل إدانة نهائية في 1 آذار/مارس 2021، وحظرت على الحكومة الاستخدام المطلق لطريقة تعقب الهاتف المحمول للمصابين بفيروس كورونا، ووصفت هذا الإجراء بأنه انتهاك جسيم للحريات المدنية⁽⁴¹⁾. ويلاحظ المقرر الخاص ما يفيد بأن هذه الإجراءات أعاقَت أيضا، في حالة إسرائيل، تطوير تطبيقات مراعية للخصوصية والتحريات الوبائية، ويرى أن استخدام السلطات المسندة في مجال مكافحة الإرهاب في مجال يتعلق بشكل محض بالرعاية الصحية يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ويرسي سابقة خطيرة.

جمهورية كوريا

48 - أجبرت حكومات أخرى أيضا، مثل حكومة جمهورية كوريا، مقدمي خدمات الاتصالات على تعقب حركة الأشخاص الذين ثبتت إصابتهم بالفيروس⁽⁴²⁾. ويُضطلع بالمراقبة باستخدام تطبيق ينزل على الهاتف الذكي، مع استخدام التكنولوجيات المعهود استخدامها في إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب في آن واحد، والجمع بين عدة مصادر للبيانات الشخصية لتكوين صورة عن تحركات الشخص، منها ما يلي:

(أ) معاملات بطاقات الائتمان والسحب التي يمكن أن تبين الأسواق أو المطاعم التي يرتادها شخص ما والطريق الذي يسلكه في شبكة النقل؛

(ب) سجلات مواقع الهاتف المستمدة من مشغلي الهاتف المحمول، التي تعطي فكرة تقريبية عن المكان الذي يوجد فيه الشخص كلما ربط الاتصال بأبراج الهاتف المختلفة؛

(ج) التفاصيل التي تلتقطها شبكة واسعة من كاميرات المراقبة.

49 - وينبغي أولا أن يذكر بأن ما اتخذ في جمهورية كوريا من تدابير ماسة بالخصوصية فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، هي في معظم الحالات المحددة، تدابير تستند إلى أساس قانوني. وتتضمن القوانين أحكاما تنص عليها. ويبقى بالتالي السؤال المطروح، كما هو الحال على الدوام هو هل هذه التدابير كانت أو هي الآن ضرورية ومتناسبة في مجتمع ديمقراطي؟

(41) انظر Maayan Lubell, *Israeli Supreme Court bans unlimited COVID-19 mobile phone tracking*. متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-israel-surveillance-idUSKCN2AT279.

(42) انظر Park, "Korea's COVID-19 success and mandatory phone tracking" (see footnote 36).

50 - وللإجابة على هذا السؤال بدقة، يجدر تناول ما حدث فعلا في جمهورية كوريا بالدراسة بشكل مفصل. ويبدو أن التكنولوجيات المستخدمة قد نجحت بالتأكد في الحد بشكل كبير من الوقت المستغرق لتحديد بؤرة العدوى وكيفية انتشارها:

51 - مع بدء انتشار كوفيد-19، حولت حكومة جمهورية كوريا منصة البيانات "Smart City" التي كانت قيد التطوير إلى أداة لتتبع الصحة العامة. ووضعت الوكالة الكورية لمكافحة الأمراض والوقاية منها نظام دعم التحريات الوبائية، وهو منبر يمكن سلطات الصحة العامة من جمع وتحليل البيانات بسرعة لتتبع الحالات المؤكدة إصابتها بكوفيد-19. وبدأ العمل بالنظام في 26 آذار/مارس 2020، بعد شهرين فقط من تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في البلد. ويتيح استخدام هذا النظام للمحققين المعتمدين أن يطلبوا، بمجرد أن تؤكد الوكالة الإصابة، الحصول على البيانات المتعلقة بموقع كل مريض تدرجه الكيانات المعنية في النظام عملا بالقانون المتعلق بمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها. ثم يقوم النظام بإجراء تحليل للتعقب في الوقت الحقيقي يمكن، إلى جانب المقابلات التقليدية التي يجريها شخصيا متتبعو المخالطين، من تتبع المخالطين بسرعة وتحديد بؤر الجائحة. وقد أتاح هذا النظام تعقب حالات الإصابة المؤكدة والتحري بشأنها في أقل من 10 دقائق، بدلا من يوم واحد أو أكثر، قبل العمل بالنظام. وتُكفل خصوصية البيانات وأمنها بحصر إمكانية الوصول إلى النظام في محققي الوكالة ذوي التفويض القانوني اللازم مع تسجيل كل دخول إلى النظام تحسبا للحوادث الأمنية. وللحد إلى أدنى درجة من جمع المعلومات الشخصية، تحدد فترة جمع البيانات القصوى لكل حالة في 14 يوما، أي فترة حضانة المرض. والنظام هو، بالإضافة إلى ذلك، نظام مؤقت، حيث سيتم التخلص من جميع المعلومات الشخصية⁽⁴³⁾ عند انتهاء جائحة كوفيد-19.

52 - ووضع نظام دعم التحريات الوبائية الوارد وصفه أعلاه هو أول تدبير تتخذه الحكومة من بين عدة تدابير متصلة بالتكنولوجيا. وتستخدم جمهورية كوريا ثانيا تطبيقا للهواتف الذكية لرصد امتثال الأشخاص الخاضعين للعزل أو الحجر الصحي، أي من تأكدت إصابته بكوفيد-19، ومن كان على اتصال وثيق بشخص ثبتت إصابته، والمسافرون الدوليون. وطوال فترة الجائحة، لم تغلق جمهورية كوريا حدودها أمام أي مسافر دولي. وبدلا من ذلك، نفذت إجراءات دخول خاصة يفرض بموجبها الحجر الصحي الذاتي لمدة 14 يوما مع إجراء اختبار الكشف عن الفيروس مجانا لمنع الانتشار. وتطبيق الحجر الصحي الذاتي للحماية والسلامة هو تطبيق ذو اتجاهين يمكن الشخص الموضوع في العزل من الإبلاغ عن أي أعراض والموظف المعين لتتبع الحالة من رصد امتثال الفرد المعني للحجر الصحي باستخدام بيانات الموقع المحدد باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع بعد الحصول على الموافقة. وفي حين يوصى بشدة بمراقبة الامتثال للحجر الصحي بواسطة التطبيق، إلا أن ذلك ليس إلزاميا. إذ يمكن لموظف تتبع الحالات رصد الامتثال، فيما يخص الذين لا يملكون هاتفا ذكيا أو من لا يرغبون في استخدام التطبيق، بواسطة مكالمات هاتفية عادية. ومع ذلك، بلغ معدل استخدام التطبيق 91,8 في المائة في 1 أيلول/سبتمبر، ويشعر مواطنو

(43) انظر Jiyeon Kim and Neil Richards "South Korea's COVID success stems from an earlier infectious disease failure", 29 January 2021. متاح على الرابط التالي: <https://slate.com/technology/2021/01/south-korea-mers-covid-united-states-democracy.html>

جمهورية كوريا والمسافرون على حد سواء بالاطمئنان لأنهم يعلمون بأن الأشخاص الذين يحتمل أن ينشروا كوفيد-19 يمثلون لتدابير الحجر الصحي الذاتي⁽⁴⁴⁾.

53 - ويشرح الموجز التالي بعض الأسباب التي جعلت المقرر الخاص يرى بأن قدرا كبيرا من البيانات الشخصية المجمعة باسم مكافحة الجائحة لم يكن لا ضروريا ولا متناسبا فيما يخص فترات معينة، ولا سيما خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020:

يساعد الكشف عن بيانات تتبع المخالطين (مثلا مكان وتوقيت ومدة الاختلاط) الأشخاص على أن يحددوا بأنفسهم من يحتمل أن يكونوا قد خالطوا عن قرب من الأشخاص الذين تأكدت إصابتهم بالعدوى. غير أن الكشف عن تعقب المواقع قد يطرح مخاطر تتعلق بالخصوصية، إذ يمكن التعرف بالاستدلال على الأماكن الهامة التي يرتادها الشخص المعني وعلى سلوكه الاعتيادي. والمخاطر المتصلة بالخصوصية تتوقف إلى حد كبير على أنماط تنقل الشخص التي تتأثر بعدة عوامل مكانية وسياساتية (مثلا نوع الإقامة، والمرافق القريبة، وأوامر التباعد البدني). وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن بيانات تتبع المخالطين المفصح عنها في جمهورية كوريا كثيرا ما تتضمن معلومات زائدة عن الحاجة، مثل البيانات الديمغرافية المفصلة (مثلا العمر ونوع الجنس والجنسية) والعلاقات الاجتماعية (مثلا منزل الوالدين) ومعلومات عن مكان العمل (مثلا اسم الشركة). وقد لا يكون الكشف عن هذا النوع من البيانات الشخصية الخاصة بأفراد سبق تحديد هويتهم مفيدا في عملية تتبع المخالطين التي يراد بها تحديد مكان أشخاص مجهولي الهوية يحتمل أنهم خالطوا عن قرب أشخاصا مؤكدة إصابتهم. ولعل الكشف عن البيانات الشخصية للأشخاص المؤكدة إصابتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، مثل أفراد الأسرة أو المعارف، ينطوي بعبارة أخرى على فائدة أقل فيما يتعلق بتتبع المخالطين. ويمكن إهمال ذكر تفاصيل مكان العمل لأنه يسهل الاتصال في معظم الحالات بالموظفين من خلال شبكات الاتصال الداخلية؛ وتستثنى من ذلك الحالة التي يخشى فيها أن تكون عدوى جماعية محتملة قد وقعت نتيجة لانتقال ثانوي للعدوى. وعلى غرار ذلك، ليس من الضروري الكشف عن معلومات مفصلة عن سفر الوافدين الأجانب (التي لم يبلغ عنها في النتائج الرئيسية)، مثل رقم رحلة الوصول وغرض/مدة السفر⁽⁴⁵⁾.

54 - وبينما يدين المقرر الخاص جمع البيانات الشخصية المشار إليه الذي يبدو من الوهلة الأولى غير ضروري وغير متناسب، يلفت الانتباه أيضا إلى المساعي المتواصلة والمتسقة التي تبذلها حكومة جمهورية كوريا ومؤسساتها من أجل تعزيز أشكال حماية الخصوصية على الرغم من التدابير المتخذة في إطار مكافحة كوفيد-19، ومنها على سبيل المثال:

(أ) في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر 2020، أصدرت مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها توجيهها بعدم كشف عمر المريض أو نوع جنسه أو جنسيته أو مكان عمله أو بيانات سفره أو موقع إقامته، وإن كانت بعض الحكومات المحلية لا تزال تكشف عن بيانات السفر الخاصة بالأفراد على الرغم من

(44) المرجع نفسه.

(45) انظر Gyuwon Jung and others, "Too much information: assessing privacy risks of contact trace data disclosure on people with COVID-19 in South Korea", *Frontiers in Public Health*, 18 June 2020. متاح على الرابطين التاليين: www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7314957/ و www.frontiersin.org/articles/10.3389/fpubh.2020.00305/full

التعليمات الموجهة إليها بعدم القيام بذلك. ولا تزال الشواغل المتعلقة بجمع ومعالجة المعلومات الشخصية الحساسة التي يمكن أن تكشف عن معلومات حميمة، مثل الميل الجنسي للشخص والعلاقات الخاصة، شواغل قائمة؛

(ب) وفي آذار/مارس 2021، طلبت حكومة جمهورية كوريا من الجمهور، في سعي إلى حماية الخصوصية، استخدام أرقامهم الشخصية المشفرة بدلاً من أرقام الهواتف عند تسجيل الدخول للمطاعم والمقاهي وغيرها من الأماكن في إطار التدابير الرامية إلى منع انتشار كوفيد-19. وخلال شباط/فبراير 2021، شرعت الحكومة في تعميم تدبير جديد لحماية الخصوصية يسمح للناس باستخدام أرقام خاصة مشفرة لدى ارتياد تلك الأماكن. ويتألف الرقم المشفر من مزيج من أربعة أرقام وحرفين، ولا يمكن استخدامه لإجراء مكالمات هاتفية أو توجيه رسائل نصية. ولا يمكن للسلطات تحويله إلا في الحالات الطارئة التي يتعين فيها الاتصال بحامل الرقم لأسباب تتعلق بالفيروس.

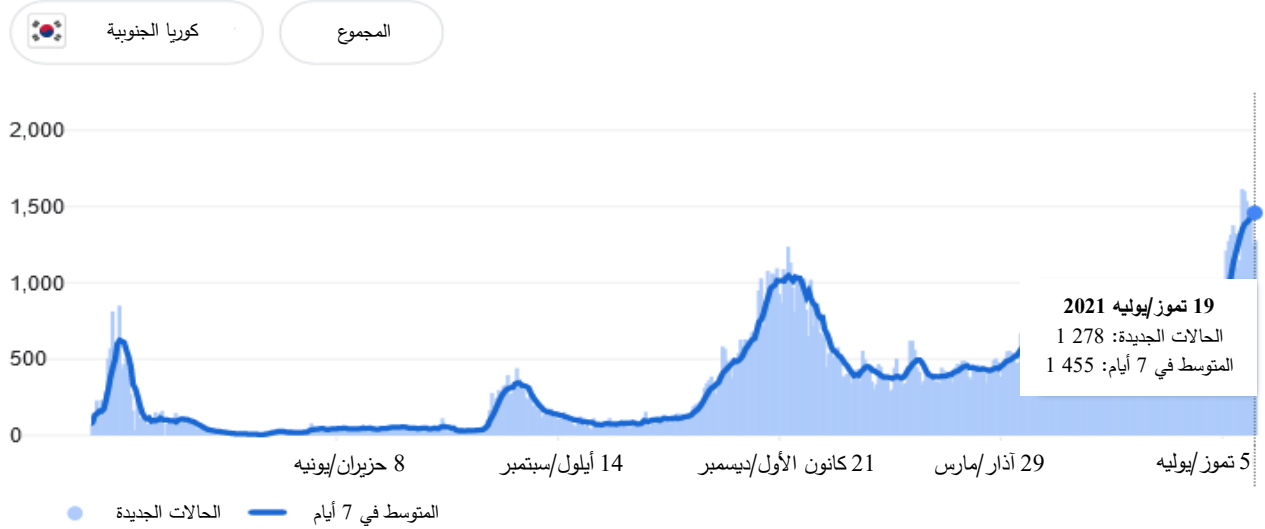
55 - ويخلص المقرر الخاص إلى أن حكومة جمهورية كوريا اتخذت، في إطار مساعيها الرامية لمكافحة كوفيد-19، عدداً من التدابير التي تنتهك الحق في الخصوصية، والتي لم تكن ضرورية أو متناسبة في بعض الحالات. غير أن الحكومة أدركت في معظم تلك الحالات، إن لم يكن كلها، أنها ارتكبت خطأ وسعت إلى تصحيح الأخطاء من خلال تدابير تصحيحية (انظر الأمثلة أعلاه).

56 - ويوضح الشكل التالي النمط الذي اتخذته موجات كوفيد-19 الثلاث خلال الجائحة في جمهورية كوريا، في الفترة من آذار/مارس 2020 إلى 19 تموز/يوليه 2021.

الإحصاءات

الاختبارات التلقيحات الوفيات الحالات الجديدة

المصدر: قاعدة بيانات جامعة جونز هوبكنز بشأن كوفيد-19: JHU CSSE COVID-19 Data تاريخ التحديث الأخير: منذ يوم واحد



معلومات عن هذه البيانات يبين عن كل يوم عدد الحالات الجديدة المبلغ عنها منذ اليوم السابق

المصدر: جامعة جونز هوبكنز.

57 - ويبين هذا الشكل أنه على الرغم من تدني مستوى العدوى بشكل كبير بعد الموجة الثالثة في كانون الثاني/يناير 2021، فقد بلغ بحلول آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021 نفس المستوى المسجل عند بلوغ الذروة خلال الموجة الأولى في آذار/مارس 2020، أي حوالي 530 حالة جديدة في اليوم. غير أن هذا المستوى بلغ أعلى ذروة، بحلول 19 تموز/يوليه 2021، بتسجيل حوالي 1 300 إصابة جديدة في اليوم. ولم تكن أسباب هذا الارتفاع في مستوى العدوى، على الرغم من جميع ما وضع من ضمانات ماسة بالخصوصية، واضحة بشكل دقيق وقت تقديم هذا التقرير (20 تموز/يوليه 2021). ولا يمكن أن تكون الاستنتاجات في هذه المرحلة سوى أولية نظرا للحاجة إلى مزيد من البيانات المجمعة على مدى فترة زمنية أطول للتوصل إلى نتائج نهائية. ولذلك فإن مسألة ما إذا كان أحد أو جميع التدابير الماسة بالخصوصية التي اتخذتها جمهورية كوريا لمكافحة جائحة كوفيد-19 ضرورية ومتناسبة تظل مطروحة. ويجعل ذلك من الصعب تحديد ما يمكن الوقوف عليه في نهج الحكومة إزاء الخصوصية في سياق الجائحة من الممارسات الجيدة، إن وجدت، باستثناء ما يتصل منها بإجراء خفض البيانات الشخصية التي يتم جمعها المتخذ على سبيل التصحيح طوال عامي 2020 و 2021.

58 - وفي نيجيريا، اقترنت تدابير الإغلاق المتخذة على الصعيد الوطني بأعمال قمع أسفرت عن إزهاق الأرواح وانتهاكات لحقوق الإنسان، ومن جملتها انتهاكات الخصوصية التي هي ربما أقل فتكا مقارنة بالآثار السلبية الشديدة الأخرى. فبالإضافة إلى القيود المفروضة على حرية التنقل، أفيد بأن قوات الأمن النيجيرية قامت بعمليات اعتقال واحتجاز غير قانونية وبأعمال ابتزاز الممتلكات وحجزها ومصادرتها⁽⁴⁶⁾.

59 - وسنغافورة مثال آخر على تجاوز الحد من غير وجود داع لذلك، على نحو يجسد بوضوح صارخ جدا مشكل الانحراف عن الوظيفة المحددة. فقد "تأثر الدعم الشعبي بشدة بعد أن كشفت السلطات في كانون الثاني/يناير (2021) أن الشرطة استخدمت بيانات التطبيق في التحقيق في جريمة قتل، بعد بضعة أشهر فقط من تعهد الوزير المسؤول بعدم استخدام التطبيق إلا في احتواء الفيروس. وقدمت الحكومة الاعتذار في تصرف نادر. ولكن بدل العدول عن هذا الإجراء، قررت إضفاء الطابع الرسمي على تمكين الشرطة من الوصول إلى هذه البيانات في حالات محددة، بعرض مشروع قانون في هذا الشأن على البرلمان"⁽⁴⁷⁾. وبموجب التعديلات الجديدة المدخلة على القانون المتعلق بكوفيد-19 (التدابير المؤقتة) لعام 2020 الذي اعتمده برلمان سنغافورة في شباط/فبراير 2021، لا يجوز استخدام البيانات الشخصية المجمعة في إطار برامج تتبع المخالطين الرامية لمكافحة الجائحة إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة التحقيق في "جرائم خطيرة" إنفاذا للقانون⁽⁴⁸⁾.

(46) انظر Simisola Akintoye, "Privacy implications of national responses to COVID 19 in Nigeria"; De Montfort University; "COVID-19: the available evidence ... and a little bit of hindsight" (انظر الحاشية 15)، BBC News, April 2020.

(47) انظر Jamie Tarabay and Bloomberg, "Countries vowed to restrict use of COVID-19 data. For one Government, the temptation was too great", *Fortune*, 1 February 2021.

(48) انظر Kirsten Han, *COVID app triggers overdue debate on privacy in Singapore*, Al Jazeera, 10 February 2021.

من صاحب الكلمة الفصل؟

60 - في نيسان/أبريل 2020، أعلنت شركتا غوغل وأبل عن مشروع مشترك لإتاحة استخدام تكنولوجيا البلوتوث لمساعدة الحكومات والوكالات الصحية على الحد من انتشار الفيروس. واستخدمت في الحل المقترح واجهات برمجة التطبيقات وتكنولوجيا على مستوى أنظمة التشغيل مع توفير مستوى أعلى من الخصوصية والأمن للمستخدم من خلال نموذج ذي طابع لا مركزي⁽⁴⁹⁾. وتقرر في إطار مبادرة شركتي غوغل وأبل لخاصية الإخطار بالتعرض للإصابة اتباع نهج لامركزية في استخدام التكنولوجيا لأغراض تتبع المخالطين عبر الهواتف المحمولة، نظرا لهيمنتها في سوق الأجهزة الذكية. وقد استخدمت هذه الخاصية من قبل عدة بلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أستراليا، ولايات متعددة في الولايات المتحدة، ومعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه 2020، اضطرت حكومة المملكة المتحدة إلى تغيير وجهتها كلياً والتخلي عن طريقة عمل التطبيق الذي كانت تستخدمه آنذاك في تعقب الإصابات بفيروس كورونا، والتحول إلى نموذج قائم على التكنولوجيا التي تقدمها أبل وغوغل.

61 - وفي نيسان/أبريل 2021، تم وقف تحديث لتطبيق تتبع المخالطين في إنكلترا وويلز بسبب خرقه شروط اتفاق مبرم مع أبل وغوغل⁽⁵⁰⁾. والاتفاق الذي كانت قد وقعت عليه جميع السلطات الصحية من أجل استخدام تكنولوجيا شركتي أبل وغوغل لتتبع المخالطين التي تركز على الخصوصية ينص على أنه لا يمكن جمع بيانات الموقع عبر البرنامج الحاسوبي. في حين أنه طلب من المستخدمين في التحديث المقترح تحميل قوائم تسجيل الوصول إلى أماكن التجمعات (مسوح الرموز الشريطية) إذا كانت نتيجة اختبارهم إيجابية.

62 - وتجسد هذه الحوادث بوضوح صارخ مقدار ما تملكه شركات التكنولوجيا الكبرى من قوة. فبصرف النظر عما ينطوي عليه الأمر من جوانب قانونية وعن أي جهة تعتمد أكثر المواقف حفاظاً على الخصوصية، يجب إجراء نقاش بشأن مدى ملاءمة اعتماد الحكومة على القطاع الخاص لتوفير أدوات الصحة العامة لمواطنيها، وبشأن سلطة هذا القطاع على إملاء الشروط التي ستوفر بموجبها تلك الأدوات. غير أن فرنسا أثبتت أنها تستطيع إلى حد كبير الاعتماد على نفسها، حيث أن التطبيق الذي أطلقته في حزيران/يونيه 2020 كان قد تم تنزيله بحلول أيار/مايو 2021 من قبل أكثر من 25 في المائة من الفرنسيين⁽⁵¹⁾.

خامسا - الطرق المختصرة وغير ذلك من آليات مكافحة الجوائح

63 - لم تكن العديد من البلدان مهياًة للأخذ بإجراءات صحية عامة مثل التباعد البدني، وفرض القيود على السفر، وارتداء الأقنعة في غضون فترة قصيرة. حيث سلكت طرق مختصرة اتخذت أشكالاً مختلفة ونجمت عنها تبعات مختلفة.

(49) انظر www.apple.com/mt/newsroom/2020/04/apple-and-google-partner-on-covid-19-contact-tracing-technology/.

(50) انظر "Apple and Google block NHS Covid app update over privacy breaches", *The Guardian*, 20 April 2021.

(51) انظر "French COVID tracing app downloaded by 25 per cent of the population – minister", Reuters, 23 May 2021.

64 - وشملت الآليات المعتمدة، أولاً، الإعلان عن حالة الطوارئ. وحتى الوقت الراهن، أصدرت 108 بلدان إعلانات عن حالة الطوارئ⁽⁵²⁾ لإفساح المجال أمام تنفيذ برامج تتبع المخالطين الإلزامي، ضمن جملة أمور أخرى. وصدر إعلان حالة الطوارئ في جنوب أفريقيا مثلاً بموجب *قانون إدارة الكوارث لعام 2002*.

65 - ثانياً، وضعت قواعد للالتفاف على سبل حماية البيانات وأمنها. ففي النمسا، أدخلت في آذار/مارس 2020 تعديلات على قانون المعلوماتية البعيدة في مجال الصحة لعام 2012 لتمكين مهنيي الصحة من نقل البيانات الصحية والجينية عن طريق وسائل غير آمنة مثل الفاكس أو البريد الإلكتروني⁽⁵³⁾.

66 - ثالثاً، أصدرت تشريعات جديدة. حيث اعتمدت الدانمرك قانون الأوبئة في آذار/مارس 2020 لتقييد الحقوق التالية:

(أ) الحق في التجمع، من خلال فرض حظر التجول، وتقييد سبل الوصول إلى مناطق معينة، وتحديد عدد المشاركين في التجمعات واللقاءات في 10 أشخاص على الأكثر في الفترة من 18 آذار/مارس إلى 8 حزيران/يونيه 2020؛

(ب) الحق في الحرية الشخصية، عن طريق فرض النزول بالمستشفى، والعزل، والتلقيح، واحتجاز الأفراد دون تأكد إصابتهم بالعدوى؛

(ج) الحق في احترام الخصوصية، من خلال العمل بتطبيقات تتبع المخالطين مع إلزام الناس والشركات والسلطات العامة بتوفير البيانات ذات الصلة بكوفيد-19، والأخذ بحلول مستندة إلى البيانات لتقييم أنماط الحركة، بما في ذلك حركة الأفراد.

67 - وعدل قانون الأوبئة في شباط/فبراير 2021 للأخذ بإجراءات وآليات مراقبة برلمانية من أجل اعتماد قواعد وتدابير تخيلية؛ وتعزيز الشفافية والحد من السلطة الحكومية التعسفية؛ والحد من اللجوء إلى التدابير الإلزامية ضد الأفراد، مثلاً بجعل التلقيح طوعياً؛ وفرض الرقابة القضائية على التدابير الإلزامية التي تؤدي إلى عقوبات حبسية.

68 - رابعاً، أصبحت هيئات إنفاذ القانون والكيانات المدنية في بلدان أخرى بمثابة أدوات لتنفيذ أنظمة الصحة العامة. ففي نيسان/أبريل 2021، قام مفوض شؤون الصحة العامة، بموجب *قانون الصحة العامة في مالطة*، بتفويض سلطة إنفاذ التدابير المتخذة لمكافحة الجائحة إلى الجهات التالية:

(أ) الشرطة وموظفو وكالة إنفاذ القانون المحلية؛

(ب) القوات المسلحة المالطية؛

(ج) هيئة النقل في مالطة؛

(د) هيئة السياحة المالطية؛

(52) اعتباراً من 14 تموز/يوليه 2021، "COVID-19 Civic Freedom"، International Center for Not-for-Profit Law، "Tracker"، (انظر الحاشية 12).

(53) انظر التعديل على الرابط التالي: [www.ris.bka.gv.at/GeltendeFassung.wxe? Abfrage=Bundesnormen&Gesetzesnummer=20008120](http://www.ris.bka.gv.at/GeltendeFassung.wxe?Abfrage=Bundesnormen&Gesetzesnummer=20008120)

(هـ) مديرية الصحة البيئية.

- 69 - وأذن للموظفين المفوض لهم بدخول المنازل وإجراء عمليات تفتيش بناء على "إبلاغ باجتماع عدد من الأشخاص خلافا للوائح أو وجود اشتباه معقول بوقوع ذلك". ويبدو أن هذه التدابير لم تكن مقترنة بضمانات كافية، ولا تستوفي مبدأي الضرورة والتناسب. حيث يقتضي عادة دخول شخص ما إلى مكان إقامة فرد من الخواص استصدار أمر قضائي، ويجسد هذا المثال النطاق الواسع لسلطات الطوارئ الصحية.
- 70 - وتبرز أيضا ضرورة تناول مسألة أدوار ومسؤوليات سلطات الصحة العامة وإنفاذ القانون في ظل الدعوات الصادرة عن أجهزة إنفاذ القانون في بلدان أخرى، مثل المملكة المتحدة، لأجل تحويل سلطة دخول منازل المشتبه في انتهاكهم تدابير الإغلاق باعتبار ذلك "أداة مفيدة" لإنفاذ تلك التدابير⁽⁵⁴⁾.

سادسا - اعتبارات أخرى

- 71 - لا تزال فصول جائحة كوفيد-19 تتكشف، ولذلك سيأخذ النقاش الدائر منحى مختلفا بتغير الحالة. ويدور النقاش الراهن في جزء منه على نهج حقوق الإنسان في مجال الخصوصية في الاتحاد الأوروبي، ومثلا إزاء نهج حماية المستهلك المتبع في الولايات المتحدة، وإلى حد ما، في أستراليا. وقد أبرزت مؤخرا هيئة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة مسألة إنفاذ القوانين المتعلقة بالخصوصية في مجالات التداول بالفيديو والتكنولوجيا التعليمية والتكنولوجيا الصحية، حيث وجهت رسائل تحذيرية وتبليغات بشأن الاحتيال بسرقة الهوية على إثر الانتقال إلى العمل والتعليم الرقمي⁽⁵⁵⁾.
- 72 - وقد أثرت أزمات الصحة العامة السابقة على طريقة تعامل البلدان مع هذه الجائحة. فعلى سبيل المثال، استخدمت جمهورية كوريا آليات إجبارية ومركزية لتتبع المخالطين بسبب تفشي مرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية فيها في عام 2015. وبناء على التجربة السابقة، تم تنقيح قانون مكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها لحماية البيانات المتعلقة بنوع الجنس والعمر والتعليم والجنسية من الكشف العلني، ولكن أيضا لكي ينص على الكشف الإلزامي عن الإصابة بالعدوى.
- 73 - وللحجم الجغرافي للبلدان تأثير على القدرة على حماية الخصوصية المرتبطة ببعض التدابير. حيث كانت لبلدان صغيرة الحجم ميزة مقارنة بغيرها في معالجة جوانب من الجائحة: مثلا على الرغم من الكثافة السكانية العالية في سنغافورة، كان بإمكانها توفير أدوات للأفراد الذين لا يستطيعون استخدام تطبيقات الهواتف الذكية، باعتبارها عنصرا مكملا لتطبيق "TraceTogether" على الهواتف الذكية⁽⁵⁶⁾. ومن ناحية أخرى، شرعت الهند، وهي بلد كبير من حيث امتداد مساحته الجغرافية وكثافته السكانية، في التسجيل عبر الإنترنت والهواتف الذكية لأغراض التلقيح من خلال تطبيق "CoWIN" (المرتبط برقم الهاتف)، مما أدى إلى استثناء الكثير من السكان ممن لا يتاح لهم الحصول على الهواتف الذكية أو الوصول إلى

(54) انظر Vikram "Police Chief calls for power of entry into homes of suspected lockdown breakers", *The Guardian*, 5 January 2021.

(55) انظر Federal Trade Commission, "One year into COVID-19 pandemic, new Federal Trade Commission staff report highlights agency's ongoing efforts to protect consumers" (19 April 2021).

(56) "Token Go Where". See <https://token.gowhere.gov.sg/>

الإنترنت. ورغم أن توفير أدوات (أو وسائل تسجيل بديلة أو تحجب الهوية) يتطلب توزيع الملايين منها، إلا أن عدم القيام بذلك هو أمر تمييزي.

74 - وقد أفيد بأن أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا والهند هي مناطق وبلدان، وإن لم تكن تشكل أمثلة فريدة، تفقر للحماية الدستورية و/أو لقوانين وطنية محكمة لحماية البيانات وآليات الرقابة، مما أدى إلى تقويض جهود الحكومات الرامية إلى ضمان شعور المواطنين بالثقة اللازمة في تدابير الصحة العامة.

75 - ويسهم وجود قوانين محكمة لحماية البيانات على المستوى الوطني وسلطات قوية ومستقلة في مجال حماية البيانات، أو غير ذلك من هيئات الرقابة في بعض أنحاء العالم، في اتخاذ مبادرات لتتبع المخالفين والتسجيل لأجل التلقيح تولى الاعتبار الواجب لضرورة حماية بيانات المواطنين مع إيصال فكرة ضرورة توفير هذه الحماية إلى المجتمع.

76 - وتسفر معظم التدابير المتخذة عن جمع الكثير من البيانات الحساسة، ومن الصعب تقدير ما إذا كان جمع هذه البيانات يستوفي مبدأ التناسب. وحتى القوانين المتعلقة بحماية البيانات المعترف بأنها قوانين محكمة، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، هي في حاجة إلى تحديد أكبر وإلى توجيهات في الحالات المتعلقة بالصحة العامة.

77 - وقد أضيفت نظم جديدة فوق البنية التحتية الحالية لتكنولوجيا المعلومات المتسمة بالفعل بالتعقيد. ولم تتمكن السلطات المختصة بحماية البيانات في العديد من البلدان من إجراء تقييم للجوانب التقنية لهذه النظم وما يقترن بها من مواصفات مطولة وتقنية بدرجة عالية، وذلك لأسباب تتعلق بالمتاح من الوقت أو الموارد أو الخبرات، على نحو ما لاحظ ذلك مجلس حماية البيانات في النمسا في تقييمه للمبادرة الإقليمية⁽⁵⁷⁾.

78 - وعلى العموم، أدت الاستراتيجيات التي اتبعتها البلدان في جميع أنحاء العالم حتماً إلى تعليق العمل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويسرت التدابير المتخذة في إطار حالات الطوارئ اعتماد أساليب المواجهة بسرعة، ولكن دون إمعان النظر فيها بالضرورة. وتطبيقات الهواتف الذكية أو غيرها من أشكال المراقبة ووسائل ينبغي أن تحظى بالقبول من الناحية القانونية وبالموثوقية على المستوى التقني، وأن تقبل وتختبر من الناحية الاجتماعية عن طريق تقييم لحقوق الإنسان، وهو تقييم كان غيابه صارخاً إلى حد كبير خلال الفترة قيد الاستعراض.

79 - وتؤثر ثقة الجمهور في فعالية تدابير مكافحة الجائحة. وفي حين تؤدي الثقة في السلطات الحكومية دوراً في نجاح أي مبادرة حكومية، إلا أن الحاجة إلى الثقة هي أشد في حالات استثنائية مثل جائحة كورونا-19. ولهذا البعد أهمية خاصة حينما يتعلق الأمر بتدابير طوعية تتوقف فعاليتها على انخراط المواطنين.

80 - وقد قوبلت التدابير الماسة بالخصوصية بالمقاومة. ففي الولايات المتحدة، ووجهت أدوات تتبع المواقع والنظم المركزية بمعارضة حازمة؛ وحتى تموز/يوليه 2021، لم تعتمد سوى ولايتين جوازات التلقيح

(57) انظر www.bmj.gov.at/dam/jcr:c4b7569c-46c3-4772-bb07-9085f61412a8/Stellungnahme_des_Daten_schutzrates_Epidemiegesetz.pdf

وحظرت العديد من الولايات استخدامها⁽⁵⁸⁾. ويخشى المواطنون أن لا تلغى تدابير مكافحة الجائحة في المستقبل. وعلى غرار ذلك، تتفق أغلبية الأستراليين (60 في المائة) على أنه يجب تقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بحماية الخصوصية لمكافحة كوفيد-19 من أجل الصالح العام ما دامت مؤقتة⁽⁵⁹⁾.

81 - وتؤدي التكنولوجيا دوراً حاسماً الأهمية في إدارة الحكومات لقضايا الصحة العامة. غير أن استخدامها قد يؤدي إلى جعل المراقبة إجراء عادياً في المستقبل بعد الجائحة. فمثلاً، يمكن أن تستخدم أيضاً تطبيقات تتبع المخالطين التي تفرض استعمالها الحكومات في الوصول إلى البيانات الشخصية للمستخدم باعتبارها وسيلة مراقبة حكومية. وتطبيع استخدام التكنولوجيات التدخلية يمهّد الطريق لاتخاذ المزيد من التدابير التي تخرق الخصوصية. فعلى سبيل المثال، كثفت الشركات مراقبتها للعاملين باعتماد تطبيقات وأدوات مراقبة تخص ظاهرياً التباعد البدني.

82 - وقد يكون إحجام الحكومات أو عجزها عن تحديد مستوى تناسب التدابير وضرورتها مرده الانحراف عن الوظيفة المحددة للتكنولوجيات والبيانات المجمعة، و/أو افتقار الأدوات المستخدمة للفعالية.

83 - وقد نشأت عن الجائحة مسائل لم تكن متوقعة حتى الآن بسبب الانتقال إلى بيئات عمل مختلطة، يخضع فيها العاملون لمراقبة جماعية من جانب أرباب العمل. وأثرت التدابير التي اتخذتها الشركات لرصد التباعد البدني بين الموظفين على خصوصية الموظفين. وبينما اضطرت شركات عديدة إلى تعليق أنشطتها، تفادت شركات أخرى ذلك بأن اشترطت على العاملين حمل أجهزة تصدر تنبيهات في حالة الاقتراب البدني. والعديد من الشركات مهتمة الآن برصد العاملين عن بعد باستخدام البرمجيات لتسجيل استخدام لوحة المفاتيح، ولقطات الشاشة، وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالحاسوب. وتتطوي هذه التكنولوجيات على خطر "انحراف المراقبة عن وظيفتها المحددة"، في حين تسلك تكنولوجيات أخرى سبيل "الانحراف عن المهمة المحددة" من خلال العدول عن التخزين المحلي للبيانات المسجلة من أجهزة الرصد المحمولة، بل إحالتها لقاعدة بيانات مركزية دون وجود ما يبرر ذلك.

84 - وكشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه قصور في قوانين حماية البيانات المعمول بها بقدر من الأهمية بحيث لا تغطي المخاطر الناشئة التي تهدد البيانات الشخصية والخصوصية. ولا تنص اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات، التي تعد بعبارة أخرى أداة قياس مرجعية لحماية البيانات على الصعيد العالمي، على أحكام تتيح إجراء مطالبات جماعية، لأنها تتناول في المقام الأول الحقوق الفردية⁽⁶⁰⁾.

سابعاً - استنتاجات

85 - حالات الطوارئ هي الإبان الذي تظهر فيه القيم الحقيقية التي تتحلّى بها الدول والحكومات والجهات الفاعلة الخاصة، بما فيها الأفراد.

(58) انظر Elliott Davis, "Which States Have Banned Vaccine Passports?", *US News*, 1 June 2021.

(59) مكتب مفوض الإعلام الأسترالي.

(60) انظر Andrew Pakes, "High Visibility and COVID-19: returning to the post-lockdown workplace" (Ada Lovelace Institute, 19 May 2020).

- 86 - والمعاهدات الدولية ومعظم الدساتير الوطنية تأذن للدول بأن تعزز سلطاتها مؤقتاً خلال فترة الأزمات، مثل مواجهة جائحة كوفيد-19. وتجسد هذه الجائحة تداخلاً بين التأثير على كل من مستويات الصحة والمراقبة والأفراد. لذا يجب إدارتها وفقاً للمعايير المحددة لأجل تلك المستويات.
- 87 - ومن منظور الحق في الخصوصية، أفسحت الجائحة المجال أمام الحكومات والشركات لزيادة تدخلها في حياة الناس، مما يشكل انتهاكاً لحقهم في الخصوصية. وفي حين أنه يمكن توقع حدوث بعض التجاوزات أثناء الجوائح لأسباب تتعلق بالصحة العامة، إلا أنه ثبت حتى الآن أنه يستحيل قياس مدى ضرورة وتناسب تلك التجاوزات.
- 88 - وللأسف، قامت دول عديدة بوضع مسألة حماية الخصوصية على كفة ميزان والتدابير اللازمة لإنقاذ الأرواح على كفة أخرى. وتلك وجهة نظر مفرطة البساطة تتجاهل الأهمية التي يوليها الناس لخصوصيتهم ولتقليص التدخلات غير المبررة من قبل الحكومة والقطاع التجاري في حياتهم. والنتيجة المحصلة هي مقاومة جهود الحكومات في إدارة الجائحة.
- 89 - واتبعت في مواجهة جائحة كوفيد-19 طرق مختصرة في جميع أنحاء العالم في تنفيذ استراتيجيات الصحة العامة الوطنية. حيث استخدمت بعض الحكومات قوانين حالات الطوارئ لتمرير تدابير تتبع المخالطين الإلزامية؛ بينما استغلت أخرى عدم وجود قوانين وطنية محكمة في مجال حماية البيانات لكي تسارع بتعميم حلول مثل تتبع المخالطين وتسجيل الأفراد الملحقين دون الالتفات إلى الحق في الخصوصية، أو حقوق الإنسان الأخرى. وشملت ردود الفعل المتخذة تجاه الأزمة، وبعضها ردود فعل آلية، استغلال قوانين الطوارئ وضعف قوانين حماية البيانات أو عدم وجودها. ويبدو أن مواعيد الانتخابات الوشيكة كانت ولا تزال عوامل هامة في عدد من الدول والحكومات⁽⁶¹⁾.
- 90 - واستخدمت الدول الأعضاء أدوات تكنولوجية لتتبع الإصابات، وإنفاذ تدابير الحجر الصحي، والحفاظ على قواعد التباعد البدني، وتتبع عمليات التلقيح. وهي أدوات طورتها وكالات حكومية وكيانات تجارية.
- 91 - وفي هذا السياق، لم تكن البلدان مستعدة لما أبدته شركات التكنولوجيا من استقلالية ومن قوة، ومثال ذلك الموقف الذي اتخذته شركتا أبل وغوغل بشأن خصوصية مستخدمي تطبيقات تتبع المخالطين. وفي الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بأن هاتين الشركتين يبدو أنهما اتخذتا تدابير معقولة لحماية الخصوصية في نهجهما، بل ربما كانت هذه الحماية في بعض الحالات أكثر مما وفرت بعض الدول التي حرصت على استخدام البيانات التي جمعتها.
- 92 - ويعني استمرار الجائحة أن تعزيز وحماية الحق في الخصوصية والحقوق المتصلة به يتطلبان الرصد وإبلاغ الجمهور بشكل متواصل من جانب الهيئات على كل من المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.
- 93 - واتباع نهج مركزية، بما في ذلك في أستراليا وإسرائيل وجمهورية كوريا، يطرح مخاطر تتعلق بالخصوصية، مثل حماية وتخزين المعلومات الحساسة، بما فيها البيانات الصحية، والاحتمال الوارد إلى حد كبير بأن تعيد الحكومات والشركات استخدام قواعد البيانات المركزية تلك، والاحتمال المرجح جداً بأن يتم الاحتفاظ بالبيانات. وتوفر التطبيقات اللامركزية للمستخدمين قدرة أكبر على التحكم في بياناتهم، نظراً لأن

(61) انظر www.idea.int/news-media/multimedia-reports/global-overview-covid-19-impact-elections.

جميع المعلومات المتعلقة بالمخالفين لا تحفظ إلا على هواتفهم، ولا توجد قاعدة بيانات مركزية متاح للحكومة أو السلطات الوصول إليها.

94 - وأثار تطبيقات تتبع المخالفين الإلزامية على الخصوصية واضحة - حيث يعترف قانوننا بمبدأي الموافقة والقدرة على سحبها كجزء لا يتجزأ من الحق في الخصوصية في العديد من الحالات، إن لم تكن كلها. وتزيد أيضا التدابير الإلزامية من احتمالات إساءة استخدام الحكومات والشركات للبيانات الحساسة المجمعة من أجل مكافحة الجائحة من خلال "انحراف المراقبة عن وظائفها المحددة" أو إعادة استخدام البيانات لأغراض أخرى دون أن يكون لدى أصحابها أي قدرة على إزالة بياناتهم من قواعد البيانات. وشهدت تطبيقات تتبع المخالفين الطوعية إقبالا منخفضا، ويرجع ذلك في العادة إلى انعدام ثقة الجمهور في قدرة الحكومات على الحفاظ على سلامة البيانات وحمايتها.

95 - وتطرح أيضا مسائل متعددة فيما يتعلق بتطبيق التكنولوجيا، بما في ذلك الافتقار إلى بيانات تدل على دقة بعض التكنولوجيات. فمعظم التدابير التي نوقشت تنطوي على جمع الكثير من البيانات الحساسة، ومن الصعب تقدير استيفاء مبدأ التناسب في ذلك. وفي حين تؤدي التكنولوجيا دورا حاسما في هذه الجائحة، إلا أنها قد تتسبب أيضا في تطبيع عملية المراقبة في المستقبل. مع العلم أن المراقبة التكنولوجية المكثفة في كل مكان ليست دواء لكل داء في حالة جوائح من قبيل جائحة كوفيد-19.

96 - وتشمل المسائل الأخرى ذات الصلة مسائلنا المساواة وحماية خصوصية العاملين. فقد كشف عن ثغرات في قانون حماية البيانات، بما في ذلك اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات. ويلزم توفير توجيهات أفضل بشأن تفسيرها وتعديل أحكامها. وتتعلق هذه القوانين عموما بالحقوق الفردية، لا بالمطالبات الجماعية المتعلقة بالخصوصية، التي ستصبح لها أهمية مع دخول الذكاء الاصطناعي إلى المعترك، ومثلا، مع تحول المزيد من العاملين إلى بيئات العمل المختلطة.

97 - وهناك حاجة ملحة إلى مبادئ مشتركة تتعلق بخصوصية البيانات يمكن تطبيقها على جميع التشريعات التي تنص على مبادرات جمع البيانات في سبيل مواجهة الجائحة. ومن شأن هذه المبادئ أن تشكل معيارا مشتركا يطبق بشكل متبادل في مواجهة هذه الجائحة، بل أيضا في مواجهة الجوائح في المستقبل. وقد اقترح غراهام غرينليف مجموعة مبادئ من هذا القبيل، وهي ترد هنا معدلة بما يشمل مبدأ التركيز على الخصوصية بالتصميم⁽⁶²⁾.

98 - والآن هو أنسب وقت للاستعداد لمواجهة الجوائح في المستقبل⁽⁶³⁾. وتلك دروس مستفادة لا تسري على جائحة كوفيد-19 فحسب، بل أيضا على الأمراض الأخرى التي يجب الإبلاغ عنها والأمراض المعدية والجوائح المحتملة في المستقبل.

(62) انظر "COVID-19: the available evidence ... and a little bit of hindsight" Greenleaf, (انظر الحاشية 15).

(63) "انظر" الآن هو الوقت الأنسب للوقاية من الجائحة القادمة: البلدان تتكاتف من أجل التأهب بشكل أفضل لمواجهة الطوارئ" (منظمة الصحة العالمية، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

ثامنا - التوصيات

- 99 - تهدف هذه التوصيات إلى كفالة حق كل شخص في التمتع بالحق في الخصوصية خلال الأزمات الصحية العامة الحالية والمستقبلية، دون تدخل تعسفي، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 12)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 17)، واستنتاجات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.
- 100 - والتوصيات الواردة أدناه موجهة إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.

الخصوصية والحرمة الشخصية

- 101 - ينبغي للجهات الحكومية وغير الحكومية أن تنفذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة بشأن "الحماية والاحترام والانتصاف" والتوجيهات الجنسانية المتعلقة بها (A/HRC/41/43، المرفق).
- 102 - وأن تعتمد توصيات المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية المتعلقة بالحماية من انتهاكات الخصوصية القائمة على أساس نوع الجنس (A/HRC/43/52، الفقرتان 33 و 34).
- 103 - وأن تشجع الشراكات مع المجتمع المدني والقطاعات المعنية للاشتراك في وضع الاستراتيجيات واستجابات تكنولوجية.
- 104 - وأن تشرك الجماعات المعرضة بشكل خاص للخطر في المجتمع في المشاورات المتعلقة بتدابير محددة في مجال الصحة العامة.
- 105 - وأن تحد من انتهاكات الخصوصية المرتكبة على أساس نوع الجنس نتيجة لمواجهة الجائحة عن طريق اشتراط إجراء تقييمات التأثير على حقوق الإنسان من حيث بعدي الوعي بالاعتبارات الجنسانية والخصوصية قبل بدء العمل بالتدابير والاستراتيجيات والتشريعات.
- 106 - وأن تقيم فعالية التدابير المتخذة بانتظام لشمول من يوجدون في حالة ضعف وتهميش بجهود الاستجابة والإنعاش.

الأطفال

- 107 - وأن تضع خطط عمل تعليمية شاملة على الإنترنت تستند إلى المادة 29 (1) من اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن حماية بيانات الأطفال في سياق تعليمي.
- 108 - وأن تكفل وضع الأطر القانونية المناسبة وتحديثها لأغراض التعليم عبر الإنترنت.
- 109 - وأن تنشئ البنية التحتية العامة المخصصة للفضاءات التعليمية والاجتماعية غير التجارية.
- 110 - وأن تضمن معالجة البيانات الشخصية للأطفال بشكل عادل ودقيق وآمن، بناء على أساس قانوني مشروع، باستخدام أطر حماية البيانات التي تمثل أفضل الممارسات، مثل اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات والاتفاقية 108 وبروتوكولاتها.

خصوصية المعلومات

- 111 - وأن تدرج حقوق الإنسان في تصميم وتطوير ونشر النهج التكنولوجية المتبعة لمواجهة الجائحة.
- 112 - ويلزم وضع تدابير حماية تشريعية تستند إلى المبادئ المشتركة، مشفوعة بتوجيهات بشأن الحالات المعينة، فيما يخص جميع أنواع التدابير الصحية المتخذة لمواجهة الجائحة. ويوصي المقرر الخاص باستخدام المبادئ المشتركة الإحدى عشر⁽⁶⁴⁾ لأجل نظم مراقبة الصحة العامة المركزية واللامركزية، والتدابير التشريعية المتعلقة بالأمراض المعدية، والعمل بها عند تقييم سياسات الوقاية من الجوائح في جميع أنحاء العالم:

(أ) إرساء "الخصوصية بالتصميم" و "الخصوصية الآلية" منذ الوهلة الأولى عن طريق الاضطلاع بتقييم شامل لحقوق الإنسان إلى جانب تقييم تدابير الصحة العامة من حيث بعد حماية البيانات، مع التركيز بشكل خاص على الأوبئة والجوائح⁽⁶⁵⁾؛

(ب) ينبغي مراعاة الخصوصية منذ الوهلة الأولى من مواجهة أي وباء أو جائحة. وينبغي أن يكون ذلك في الواقع حجر الزاوية في أي استراتيجية وطنية بشأن مواجهة الأوبئة، وأن تدرس بشكل معمق وعلى مدى عدة سنوات بشكل مسبق، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ ومندمجاً من التقييم الشامل لحقوق الإنسان المذكور أعلاه؛

(ج) إدراج ضوابط واضحة ومفصلة في القوانين المتعلقة بخصوصية البيانات المعتمدة في منطقة من المناطق أو في فرادى البلدان؛

(د) إتاحة الوضوح اللازم وتوفير الأساس القانوني بفعالية أكبر مما يتاح بموجب تفويض السلطات أو اللوائح التنظيمية، وتحقيق مزيد من التوحيد في الاختصاص؛

(هـ) ضمان الوصول إلى المواقع، والمناسبات، والمرافق، والتعليم وما إلى ذلك، لتجنب التمييز؛

(و) من الأهمية بمكان حماية الفئات الضعيفة التي تتأثر بشكل سلبي ومختلف بتدابير المراقبة المتخذة لمواجهة الجائحة؛

(ز) تقليل أشكال الاستخدام المأذون به للبيانات المتصلة بكوفيد-19 إلى أدنى درجة وتحديدتها حتى لا تستخدم هذه البيانات لأغراض أخرى عند جمعها؛

(ح) إرساء مبدأ "تحديد الغرض" كما تنص عليه العديد من قوانين حماية البيانات السارية؛

(ط) التقليل إلى أدنى حد من جمع البيانات؛

(ي) ضمان التقيد بمبدأ التناسب في جمع البيانات، وإرساء نهج لإدارة المخاطر يحظى بقبول عام، والمساعدة في الحد من الأضرار الناجمة عن اختراق البيانات والحوادث السيبرانية والانحراف عن الوظائف المحددة؛

(64) متاحة على الرابط التالي: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3875920.

(65) انظر Council of Europe "2020 Digital Solutions to Fight COVID-19 2020", Data Protection Report October 2020. متاح على الرابط التالي: www.coe.int/en/web/data-protection/-/digital-solutions-to-fight-covid-19-council-of-europe-report-on-data-protection-2020.

(ك) وضع أحكام مناهضة للتدابير القسرية: ينبغي منع اشتراط استعمال محدد أو الإدلاء بما يثبت ذلك الاستعمال، أو تحديد ذلك بدقة وحصره بموجب التشريعات. وينبغي منع اشتراط أو طلب الإدلاء بشهادات الاستعمال عن طريق جعل هذا التصرف بمثابة جنحة بموجب القانون. ومن الضروري في هذا الصدد كفالة الإنفاذ وتوفير سبل الانتصاف؛

(ل) منع "انحراف المراقبة عن وظائفها المحددة": تجنب اتباع المثال الذي جسّدته سنغافورة، حينما وعدت في عام 2020 باستعمال البيانات لأغراض "تعقب المخاطين فقط"، ثم خلفت وعدها في عام 2021 بالسماح باستخدامها في تحقيقات جنائية؛

(م) تقتضي المشاركة الطوعية التي تنطوي عليها التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة وجود الثقة لدى الجمهور حتى تكون تلك التدابير فعالة. ويجب جعل توسيع نطاق أشكال استخدام البيانات باعتبارها أداة مراقبة لتشمل مجالات أخرى في المستقبل، مثل التحقيقات الجنائية، مخالفا للقانون حتى تتوفر هذه الثقة؛

(ن) اعتماد برنامج للحذف المستمر للبيانات (إذا تم جمع البيانات): يجب أن تنص التشريعات نصا على حذف البيانات، في حالة جمعها، بشكل مستمر وفي غضون مدة قصيرة، مثلا المدة التي يكون فيها الفرد معديا، أو مدة أخرى تحدد بناء على أدلة أو بشكل علمي؛

(س) يجب أن يكرس في صلب القوانين "شرط انقضاء" نظام التعقب بأكمله و "مبدأ المراجعة" الإلزامية والمستقلة لجميع أنظمة البيانات المتعلقة بالأوبئة قبل إغلاقها، وأن يتم إنفاذهما بصرامة: تحديد فترة معينة أو إجراء تقييم مستقل إلزامي للتأكد من إغلاق أنظمة المراقبة الخاصة بالجوائح، مع اشتراط تأكيد الإغلاق بموجب مراجعة مستقلة تجرى بناء على أحكام قانونية؛

(ع) اضطلاع سلطات حماية البيانات المستقلة بمهام الإشراف وإبلاغ الجمهور دوريا: ينبغي أن يتم الإشراف على نظم المراقبة من قبل جهات خارجية ومستقلة؛

(ف) الشفافية: ينبغي تحديد الشروط اللازم استيفاؤها بالتشاور مع الخبراء والمجتمع المدني. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل الكشف عن أي شفرة مصدرية استخدمت لوضع أنظمة المراقبة (مثل تطبيقات تتبع المخاطين)، وإجراء تقييمات أثر شاملة فيما يتصل بحماية البيانات، وكشف البيانات المتعلقة بفعالية التقنيات المستخدمة في مراقبة الجائحة.

113 - وينبغي إجراء حوار متواصل مع شركات التكنولوجيا الكبرى لتكملة المناقشة العامة الرسمية وغير الرسمية بشأن أدوار ومسؤوليات شركات التكنولوجيا الكبرى في الاضطلاع بمهمة حماية الخصوصية في ظل الجوائح.

الشفافية والمقاييس

114 - يجب تقييم سلطات الطوارئ الصحية من أجل الوقوف على مدى ضرورتها وتناسبها. وفي إطار هذا التقييم الدوري والمنتظم:

(أ) ينبغي للمقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية أن يعاود النظر، بمفرده، وكذلك مع غيره من المكلفين بولايات، في الحالة فيما يتعلق بالأمراض الواجب الإبلاغ عنها والأمراض المعدية مع التركيز بشكل خاص على كوفيد-19، دون الاقتصار على كوفيد-19، وذلك كل 24 حتى 36 شهرا على

الأقل من أجل الوقوف على المخاطر القائمة والناشئة، وفهم أكثر المبادرات السياساتية فعالية ومراعاة للخصوصية الممكن الاستعانة بها للاستعداد للجوائح في إطار نهج شامل إزاء حماية حقوق الإنسان؛

(ب) إذا قررت دولة ما أن المراقبة التكنولوجية ضرورية لمواجهة جائحة كوفيد-19 العالمية، يجب عليها أن تبرهن على أن الإجراء المعين إجراء ضروري ومتناسب، وأن تسن قانونا ينص صراحة على تدابير المراقبة تلك على أن تكون مشفوعة بضمانات إلزامية صريحة ومحددة؛

(ج) ينبغي للدول والشركات أن تدرج حقوق الإنسان في عمليات تصميم ووضع وتنفيذ النهج التكنولوجية المتبعة إزاء الجائحة، نظرا للأثار الهائلة للتكنولوجيات الرقمية على طائفة واسعة من الحقوق، ولا سيما الحق في الخصوصية⁽⁶⁶⁾؛

(د) ينبغي للدول والشركات أن تعتمد تصميمات تكنولوجية يركز على المستعملين ويحترم الحقوق، يمكن المسافرين، مثلا، في حالة "جوازات التلقيح"، من حمل بياناتهم بأنفسهم للإدلاء بها عند الطلب؛

(هـ) يلزم إجراء استعراض خارجي لطرق مواجهة الدول للجائحة، وينبغي تقييم إدارة الدول للجوائح، إلى جانب المسؤوليات الداخلية الأخرى المرتبطة بحقوق الإنسان، في استعراضاتها الدورية المنتظمة على مستوى الأمم المتحدة.

(66) انظر A/HRC/46/19.